هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[١]

الصفة المشبهة: هي كلُّ صفةٍ مأخوذةٍ مِنْ فِعْلٍ غير مُتَعدٍّ شُبِّهت بالمتعدي فعملت عمله[٢]، ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنَّها مُتَحملةٌ لضمير طالبةٌ لاسمٍ من تمام المعنى بعد ذلك[٣]، وأنَّها تُثنى وتُجْمع وتُؤنث كما يُفْعَلُ ذلك بالفاعل[٤]، فلمَّا أشبهته عملت عمله، فهذه حقيقة الصفة المشبهة.

فإنْ كانت متحملةً لضمير، ولم تكن مما تُثنى وتُجمع وتُؤنث فإنها لا تشبّه، وذلك (أَفْعَلَ مِن)[٥]، لا تقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْك الأبَ، وتقول: مررتُ برجل حسنٌ الوجهَ لما قلناه، وإنَّما[٦] لم تُشبه هذه الصفة، وإنْ كانت متحملة للضمير؛ لأنَّ المنصوب في هذا الباب إنَّما كان أصله الرفع[٧]، فعندما نُقل الضمير إلى الصفة انتصب، فتقول: مررتُ برجل حسنٌ الوجهَ؛ لأنَّ أصله حسنٌ وجهُهُ، فقد كانت ترفع الظاهر، وهذه لا ترفع الظاهر أصلا فلا تُشبّه، نعم من يرفع بها الظاهر يُشَبِّهها[٨]، وينصب، إلّا أنَّه مِن القلة/، بحيث يعز[٩]. ٢١٨/ب

---

(١) قال سيبويه: **هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل** فيما عملت فيه. الكتاب ١/١٩٤.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٢٥، والمقرب ١/١٣٨.

(٣) فهي صفة مشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل في شيئين لا غير، أحدهما ضمير الموصوف والثاني ما كان من سبب الموصوف، ولا يعمل في الأجنبي، وكذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل. ينظر: شرح المفصل ٤/١٠٧.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦٧.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي٢/١٠٦٨.

(٦) أ: وإنها، والصواب ما أثبته من ب، وج.

(٧) قوله: (الرفع) ساقط من ب.

(٨) أ: يشبهها، والصواب ما أثبته من ب وج.

(٩) أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولكن لا يرفع الضمير البارز أو الاسم الظاهر إلا في لغة قليلة.

ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٦٩٣، وتوضيح المقاصد ٣/٩٤٣، وشرح الأشموني ٣/١٠٢.

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

وزعم الزَّمَخْشري[١] – رحمه الله[٢] – أنَّ الصّفة المشبهة هي: التي لا تجري على فعلها[٣]، نحو: حَسَنٌ وشَديدٌ.

وهذا خُلْفٌ[٤]، ألا ترى أنَّهم متفقون على أنَّ قوله:

مِنْ حَبِيبٍ[٥] أَوْ أَخِي ثِقَةٍ *** أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا[٦]**

صفة مشبهة؛ لأنَّها[٧] مِن فِعْلٍ غير متعد.

وهذه الصفة لا تخلو مِنْ أنْ تُشَبّه أو لا تُشَبّه، فإن لم تُشَبَّه فإنَّها جاريةٌ على الأولِ كائنةً ما كانت، فتقول: مررتُ برجلٍ/ عذراءَ بِنتُهُ، وبامرأة ملتحٍ ابنُها؛ لأنَّها غير مُشَبَّهة فهذه تجري على ما قبلها باتفاقٍ[٨]. ٢١٩/أ

فإن شُبِّهت[٩] فإنَّها تَنْقسم ثلاثة أقسام:

---

(١) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجودة القريحة، معتزليا قويا في مذهبه أخذ عن النيسابوري ، والحارثي، وتوفي سنة ٥٣٨هـ، وله من المؤلفات : الكشاف ، والفائق ، والمفصل ، والأنموذج ، ينظر : وإنباه الرواة ٣/٢٦٥-٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٢) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٣) ينظر: قول الزمخشري في المفصل في علم العربية ص٢٣٠.

(٤) ينظر: التصريح ٢/٤٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٢.

(٥) أ:غدير، والصواب ما أثبته من ب وجـ، والكتاب:١/١٩٨.

(٦) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص١٠١، والكتاب ١/١٩٨، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢١٧، والمقاصد النحوية ٣/٦١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٥٣٠، والتصريح ٢/٤٩.

والشاهد فيه قوله: " شاحط "، فإنه صفة مشبهة باتفاق وهو جار على فعله.

(٧) ب:كأنها.

(٨) قال الأبذي: فإن رفعت الظاهر ففي: الإعراب، والتعريف أو التنكير، وتتبع مابعدها في التذكير أو التأنيث فقط. شرح الجزولية للأبذي ٢/٣١١.

(٩) أ: ثبت، والصواب ما أثبته من جـ.

قسمٌ اتفق النحويون على تَشْبيهه عُموما[١]، وهو كلُّ صفةٍ لفظُها صالحٌ للمذكر والمؤنث، ومعناها كذلك[٢]، فهذا القسم يُشَبَّه [عموما[٣] فيجري[٤] منه صفة المذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث، والمذكر على المؤنث، والمؤنث على المذكر، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجْهِ، وبامرأةٍ حسنةِ البنت، وبرجلٍ حسنِ البنت، وبامرأةٍ حسنةِ الابن؛ لأنَّ هذه صفةٌ لها لفظ للمذكر، ولفظٌ للمؤنث ومعناها وهو (الحُسْنُ) صالحٌ لأن يُوصفَ به المذكرُ والمؤنثُ[٥].

وقسمٌ اتفق النحويون على أنَّه لا يُشَبَّه إلّا خصوصا، وذلك كلُّ صفةٍ لفظُها ومعناها صالحٌ للمذكر أو للمؤنث[٦]، وذلك نحو: عَذْرَاء ومُلْتحٍ وآدرَ، وما أشبهه فلا يُشَبَّه هذا (إلا خصوصا)[٧]، وذلك بأنْ تُجري منْه المذكرَ على المذكر، والمؤنثَ على المؤنث، فتقول: مررتُ برجلٍ ملتحِ الابن، وبامرأةٍ عذراء البنت، ولا يجوز أنْ تقول: بامرأةٍ مُلتح الزوج؛ لأنَّ الصفة تَرْفع الضميرَ، فتكون على حسبه، فإنْ قلت: ملتحية كنت قد أحدثت[٨] لفظا لا تقولُه العربُ، وإن قلت: ملتح كنت قد وصفت المؤنث بصفة المذكر؛ لأنها إنما تكون على حسب الضمير.

كذلك لا يجوز مررتُ برجلٍ عذراءِ البنتِ؛ لأنَّك بين أنْ تقول: أعذر، فتُحدِثُ لفظا لا تتكلمُ به العربُ، أو عذراء فتصفُ المذكرَ بما لا يكون له.

وقسمٌ فيه خلافٌ، فمنهم من يشبهه عموما وهو الأخفشُ[٩]، ومنهم مَنْ لا يُشبهه إلَّا خُصوصا[١٠] بمنزلة هذا القسم الذي فرغنا منه، وذلك كلُّ صفةٍ لفظُها صالحٌ للمذكر والمؤنث،

---

(١) أ: ضمير ما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٨، وهمع الهوامع ٥/٩٤،

(٣) أ: ضمير ما، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) أ: يتحرى، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) ينظر: المقرب ١/١٣٨، وشرح التسهيل ٣/٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٢.

(٦) ينظر: المقرب ١/١٣٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٦، وهمع الهوامع ٥/٩٤.

(٧) أ: معوضا، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) جـ: أجريت.

(٩) ينظر: رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦، والمساعد ٢/٢١٣، والارتشاف ٥/٢٣٤٩.

(١٠) قال أبو حيان: ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو بالمؤنث نحو: آدر

=

ومعناها خاصٌ بأحدهما[١]، وذلك: حائضٌ وخَصِيٌّ؛ لأنَّ حائضا لو كان للمذكر لكان بغير تاء، وهو للمؤنث؛ لأنَّ العرب استعملته من صفتها، و(خصي) فعيل بمعنى مفعول، فهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد[٢].

والأخفشُ يجيز: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصيِّ الزوج؛ لأنَّهُ لم يُحدِثْ لفظا، ولأنَّه[٣] هكذا كان يجري على المذكر والمؤنث[٤].

وهذا المذهبُ فاسدٌ[٥]؛ لأنَّ هذا البابَ مُتَجوزٌ فيه، ألا ترى أنَّه مُشبّهٌ بغيره؛ لأنَّه لا حظ له في النصب، فلا ينبغي أنْ يتعدى موضعَ السماع، وهو الصفةُ التي لفظُها ومعناها يصلح[٦] للمذكر والمؤنث، وأيضا فإنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الأبُ، فقد وصفتَ الرجلَ بحسن أبيه مجازا؛ لأنَّه قد يكون له الحسنُ حقيقةً فيكون له مجازا، والحيضُ لا يكون للرجل حقيقةً فلا يكون له مجازا، وكذلك الخصاءُ لا يكون للمرأة حقيقةً فلا يكون لها مجازا، فقد بان أنَّ هذه الصفةَ بمنزلة القسم الثاني، والحمد لله.

=

وعذراء أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما نحو: خصي، وحائض لا يشبه إلا خصوصا. ارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٩.

(١) ينظر: همع الهوامع ٥/٩٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٩.

(٢) يريد أنَّ فعيل إذا كان بمعنى مفعول يطلق على المذكر والمؤنث بدون هاء، تقول: رجل سجين وامرأة سجين.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٢.

(٣) جـ: وكأنه.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٩، والمساعد ٢/٢١٣.

(٥) قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع، ولم يسمع من كلامهم مثل (مررت برجلٍ حائضِ البنتِ) ولا (بامرأة خصيِّ الزوجِ). وأيضا فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا؛ لأن المجاز مشبه بالحقيقة. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٦.

(٦) جـ: صالح.

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ النحويين إنّما ذكروا هذه الأقسام الثلاثة لكن ضرورة القسمة تقتضي أن يكون ثَمَّ قسمٌ رابعٌ، وهو أنْ تكون صفة معناها صالحٌ للمذكر والمؤنث، ولفظُها خاصٌ بأحدهما[1]، فهل يوجد هذا القسم أو لا يوجد؟

الصحيح أنَّه موجودٌ إلا أنَّ النحويين لم يذكروه، وذلك قولهم: رجلٌ آلَى، وامرأةٌ عجزاء، فهذا معناه يصلح لهما لأنَّ كبر العجيزة ليس يخصُ أحدهما من الآخر، ولكن لا يقال للمذكر: أعجز، ولا للمرأة/ ألياء. ٢١٩/ب

فهذا القسم ينبغي أنْ يُحَقَّقَ النظرُ فيه، فيُرَى هل يشبه عموما أو لا يشبه؟ فالذي يعضدُه النظر أنه لا يشبه إلا خصوصا[2]. فتقول: مررتُ برجلٍ آلَى الابنِ، وبامرأةٍ عجزاء البنتِ، ولا يجوز: مررتُ بامرأةٍ ألياءِ الابنِ؛ لأنَّك تحدث لفظا لا تتكلمُ به العربُ، وكذلك لا تقول: مررتُ برجلٍ أعجز البنت؛ لأنَّك أيضا تتكلمُ بما لا تكلمُ به العربُ.

والأخفشُ حيث يُخالف في الصفة التي يكون معناها خاص واللفظ صالح لا يخالف هنا؛ لأنَّ معتمدَه ألا يُحدثَ اللفظ، وهو هنا إن شبهها عموما يُحدثُ، فينبغي أنْ يحقق النظر[3] في إحداث اللفظ، فإنَّهُ مُغلّط[4] في بعض المواضع، فتقول مثلا: امرأةٌ مُفْتضةٌ، فهذه الصفة معناها معناها خاص؛ لأنَّ الرجل لا يُفْتَضُ، فهل يجوز مررت برجلٍ مفتضِ البنتِ أو لا؟

زعم الأخفشُ أنَّه يقولُه، قال: لأنِّي لم أرد بقولي إحداث اللفظ أنْ تكون العربُ لم تُجْره على موصوف معين، وإنَّما أردت بإحداثه ألا تتكلمَ به العربُ على حال، وأنت تقول هذا مكانٌ مُفْتضٌ فيه، فتقول[5]: مُفْتض على حال، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ مُفْتضِ البنت، فإنَّا لم لم نُحْدثْ لفظا.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٤٨/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٢) أ: محفوظا، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) قوله: (النظر) مكرر في الأصل والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) جـ: يغلط.

(٥) جـ: فيقال.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنَّ الافتضاضَ لا يكون للرجل حقيقةً، فلا يكون له مجازا، فقد تبين أنَّ الصِّفة المشبهة هي التي أُخِذَتْ مِنْ فعل غير مُتعدٍّ، فَشُبِّهَتْ بالمتعدي، فنصبت[1].

وتَبيَّنَ[2] ما يُشبه[3] منها خصوصا، وما يُشبه عموما، وما لا يشبه على حال إلا ضعيفا، وهو ما لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنَّها لا ترفع الظاهرَ.

وإذا شُبّهت هذه الصِّفة فنَصبت فإنَّها تكون على حسب الضمير، فتكون تابعة للأول في أربعةٍ مِنْ عشرة[4]؛ لأنَّها للأول، ألا ترى أنَّها قد رفعت ضميره.

وإن لم تشبه ورفعت الظاهر، تبعت الأول/ في اثنين من خمسة: في أحد الأعاريب، وفي التعريف، أو التنكير[5]. ٢٢٠/أ

وتكون تابعة للثاني في واحد مِنْ اثنين في اللغة الفصيحة[6]، وهو التذكير أو التأنيث، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنةٍ أُمّهُ.

وتتبع الثاني في اللغة غير الفصيحة[7] في[8] اثنين من خمسة، في التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية والجمع، فتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قوْمه، وحسنانِ أبواهُ.

---

(١) ينظر: المقرب ١٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥/٢.

(٢) أ: وليس، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: شُبه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قال ابن عصفور: وهي الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، مثل: مررت برجلٍ حسن الوجه، وبامرأةٍ حسنةِ الوجه، وبرجلين حَسَني الأب. شرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢.

(٥) يريد: أحد أوجه الإعراب، والتعريف والتنكير.
ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، والمقرب ١٣٩/١.

(٦) ينظر: التوطئة للشلوبين ص ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢.

(٧) ينظر: التوطئة للشَّلوبين ص ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢.

(٨) أ: من، والصواب ما أثبته من جـ.

وزعم أبو زكريا يحيى بن زياد أنَّها تكون بهذه المنزلة إذا شُبِّهت ونَصبت[١]، فتقول: مررتُ برجلٍ حسان الآباء، وحسنان أبويه، واستدل بقوله:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي [٢]**

فقال: الإضافة في هذا الباب مِن نصب، فهو قد شبّه ثُمَّ جمع الصفة، وجعلها على حسب الثاني، ولو لم يفعل ذلك لقال: خرساء الدجاج.

وهذا البيت خرّجه الفارسي[٣] على أنْ يكونَ جعل كلَّ جزءٍ من الليلة ليلةً، فجعل كلَّ ليلةٍ خرساءَ، ثم جمع فقال: ليلةَ خرسٍ، كما قالوا: ثَوْبٌ أسْمالٌ[٤]، وبُرْمَةُ أعْشَارٍ[٥]؛ لأنَّ كل جزءٍ منها كلٌّ، فهذا وجه.

وزعم الأصمعي[٦] أنَّه يقال: ليلة خُرُسٌ إذا لم يُسْمع لها[٧] صوت[٨]][٩]، كما يقال: جُرُزٌ جُرُزٌ في الأرض[١٠].

---

(١) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٢٣٥٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٠، وشفاء العليل ٢/٦٤١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧، والمقرب ١/١٣٩، وشرح التسهيل ٣/١٠١، وتمهيد القواعد ٢/٨٣٩، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٨/٣٩، والمساعد ٢/٢٢١.
والشاهد فيه قوله: " يا ليلة خرس الدجاج "، حيث وصف المفرد " ليلة " بالجمع.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٨/٣٩-٤٠.

(٤) والسمل: الخلق من الثياب. ينظر: الصحاح في اللغة ٥/١٧٣٢.

(٥) والبرمة: القدر من الحجارة. والأعشار: جمع عشر، وهي القطعة التي تنكسر من القدر.
ينظر: تهذيب اللغة ١/٤١١.

(٦) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، كان عالما باللغة والشعر، ولد بالبصرة سنة ١٢٢هـ ، كان كثير التطواف في البوادي، توفي سنة ٢١٦هـ، ومن تصانيفه: كتاب خلق الإنسان، والأجناس والهمز، ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/١٢٦-١٢٧-١٢٨، وإنباه الرواة ٢/١٩٧-١٩٨.

(٧) جـ: بها.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧.

(٩) ما بين المعقوفتين من قوله: (عموما ...) إلى قوله: (إذا لم يسمع لها صوت) ساقط من ب.

(١٠) أرض جزر أي: لا نبات بها ولا ماء. ينظر: لسان العرب ٢/٢٤٧.

فيكون على هذا أولى مما ذهب إليه الفارسيُّ، للتَّجوُّز الذي فيه.

وعلى هذا خرَّجه أبو حاتم[١] في تذكيره وتأنيثه[٢].

فقد ثبت أنَّ هذه الصفةَ غيرُ مُتعدّية في الأصل، ثم تُشبّه فتعمل عمل المتعدي، وهل تكون متعدية لواحد، ثم تُشَبَّهُ بما يتعدى إلى اثنين، فتنقل الضميرَ، ويصير الفاعلُ مفعولا فيتعدى إلى اثنين؟ مسألةٌ خلافيةٌ[٣].

فالأخفشُ حكى جوازَ ذلك عن طائفة من النحويين[٤]، فيقولون: هذا ضاربٌ أبوه زيدا، ثم ينقلون الضمير فيجيزون: هذا ضاربٌ الأبُ زيدا.

وإنْ كان مُتعديا بحرف جر، فهل يُشبّه فيصل (إلى آخر) [٥] بنفسه أم[٦] لا؟ مسألة خلافية فالأخفش يجيز، ونحن نمنع[٧].

فيقول على مذهبه: هذا مارٌّ الأبُ بزيدٍ، يريد: مارٌّ أبوه بزيد. وحجتُهُ أنَّ عملَهُ ضعيفٌ، وكأنَّهُ غير مُتَعدٍّ.

والصحيحُ أنَّهُ لا يجوز شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ الثاني إذا نصبته فهو لا يجوز تقديمه أصلا؛ لأنَّ معمولَ الصفة لا يتقدمُ[٨]، والمعمول الأول يتقدم، فيؤدي إعمالُ هذه المسائلِ إلى أنْ

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان القاسم أبو حاتم السجستاني، وهو من كبار العلماء باللغة والشعر، قرأكتاب سيبويه على الأخفش مرتين، من أهل البصرة، وكان المبرد يلازم القراءة عليه، وله مصنفات كثيرة في اللغة والقرآن، من مصنفاته الشجر والنبات، والأضداد توفي سنة ٢٤٨هـ، ينظر: وإنباه الرواة ٢/٥٨-٥٩، وبغية الوعاة ١/٦٠٦.

(٢) لم أعثر على هذا التخريج في (المذكر والمؤنث) لأبي حاتم السجستاني، ووقفت عليه في (المذكر والمؤنث) لأبي بكر بن الأنباري ٢/٢٨٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٢-٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٣/٨٧٣.

(٤) ينظر نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٥) جـ: الواحد.

(٦) ب، وجـ: أو.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٨١٧، وتوضيح المقاصد ٣/٨٧٣.

(٨) قال أبو حيان: واتفقوا على أنها لا تعمل مضمرة، ولا يتقدم معمولها. ارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٨.

يكون العاملُ/ قويا ضعيفا في حالة واحدة بالنظر إلى معموليه[١]، وهذا لا نظير له، فقد تبين ٢٢٠/ب أنَّهُ لا يشبه إلا غير المتعدي، ولم يخالف أحدٌ مِن خلق الله تعالى[٢] في أنّ ما يتعدى إلى اثنين لا يجوز تَشْبيهه[٣]؛ [لأنَّ الذي يتعدى إلى اثنين لا يجوز تشبيهه] [٤]؛ لأنَّ الذي يتعدى إلى ثلاثة محفوظٌ، ولا يجوز في كل ما يتعدى إلى اثنين أن يتصل، فيتعدى إلى ثلاثة، بل ذلك موقوفٌ على السماع، فليس ثَمَّ ما يحمل عليه، أعني بابا مطردا ، فلهذا لم يخالف هذا أحدٌ.

ومعمول الصفة لا يجوز أنْ يتقدم لضعفها في العمل[٥]، ألا ترى أنَّها مشبهة، فهي كـ(إنّ)، و(ما) وأخواتها.

ولا بدّ أنْ يكون المعمول سببيا[٦]؛ لأنَّ الصفة لا يُوْصف بها إلا أنْ تكون مِن الأول بسبب، ألا ترى أنَّ زيدا لا يُوْصَفُ بِصفَة عمرو، فإذا كان مِنه بسبب جاز وصفُه به.

وهذا السببي يشترطُ فيه أنْ يكونَ معرفا بالألف واللام أو[٧] نكرةً؛ لأنه نكرة تقبل الإضافة، فهو بمعنى المضاف إلى الضمير[٨]، وهو والألف[٩] واللام يشعر بالسببية؛ لأنَّك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، عُلِمَ أنَّك تُريد وجهَ الأول، فإنْ كان اللفظ لا يُشْعر بالسببية

---

(١) ب: معموله.

(٢) قوله: (تعالى) ساقط من جـ.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٨١٧/٦، وهمع الهوامع ١٠٥/٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، وجـ.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٨٧٧.

(٦) معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي، فتقول: زيد حسن وجهه، ولا تقول زيد حسن عمرا، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي، فتقول: زيد ضارب غلامه، وضارب عمرا.

ينظر: المقدمة الجزولية ص١٥١، والتوطئة ص٢٦٥، والتبصرة والتذكرة ٢٢٩/١، وتمهيد القواعد ٢٧٨١/٦، وتوضيح المقاصد ٨٧٧/٣.

(٧) ب: و.

(٨) ب: المضمر.

(٩) ب، وجـ: بالألف.

لم يجز أنْ يكون معمولا، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ حسنٍ زيدا، (وزيد أبوه) [١]؛ لأنَّهُ ليس في اللفظ ما يُعْطي ذلك.

وجاز خلو السببي مِنْ ضمير[٢]، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا؛ لأنَّه نكرة، فيقبلُ الإضافة، وقد كان ينبغي أن يجوز حسنٍ وجهُهُ، لولا ما منع منه مانعٌ.

واختلف في السببي إذا كان (مَنْ)، هل يجوز أن يَنْتصب بالصفة أولا يَنْتصب؟ فمِنْهم مَنْ أجاز، ومِنْهم مَنْ منع[٣].

فالذي منع حجته أنها في معنى ما عُرِّفَ بالألف واللام[٤]، ولهذا اتفقوا على أنَّه لا يجوز أنْ يكون خلاف مَنْ، وما؛ لأنَّ زيدا وعمرا وبكرا لا يكون في معنى الألف واللام، فأجازوا مررتُ برجلٍ حسنٍ مَنْ في الدَّارِ؛ لأنَّهُ في معنى الذي في الدار، وأنشدوا في ذلك:

ومَهْمَهٍ هالكِ مَنْ تعَرَّجا[٥]

فهالكٌ قد أضيف، والمضاف في هذا الباب إنما هو من النصب، و(هالك) من (هلك)، وهو لا يتعدى.

والمانع حجتُه أنَّ السببي إنَّما يكون أبدا/ قد نقل منه الضمير، وهذا لا يضاف إلى الضمير ٢٢١/أ أصلا، فلا يجوز أن يكون سببيا[٦].

---

(١) ب: تريد أمر.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٣/٥، وشرح التصريح ٥٢/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٠/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، وشرح الجزولية للأبذي ٣٠٦/٢.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٣/٢، والمقتضب ١٨٠/٤، وأدب الكاتب ص٤٣٩، والخصائص ٢١٠/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨/٢، ولسان العرب ١١٧/١٥، مادة (هلك).

والشاهد فيه قوله: " هالك من تعرجا " حيث جاءت (هالك) عند بعضهم صفة مُشبّهة عاملة، وهي في الحقيقة واقعة مكان (مُهْلك).

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٣٠٦/٢.

ويكون تخريج[١] هذا البيت على أن يكون (هالك)[٢] فاعلا بمعنى مُفْعِل[٣] المتعدي، ونظيره أيْفَعَ الغُلامُ فهو يَافِعٌ[٤]، وأَوْرَسَ الشَّجرُ فهو وَارِسٌ[٥].

فإن قلت: لم قلَّ كون المعمول مضافا للسببي فلا يقولون: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَه، وقد كان ينبغي ذلك؛ لأنَّ اللفظ الذي يُشْعِرُ بالسببية إنَّما هو المضاف إلى الضمير.

قلت: الذي قبَّح ذلك أنَّه قد علم أنَّه لا يعني من الوجوه إلا وجهه، فالإتيان به وعدم الإتيان سيَّان، فأيُّ ثمرة لتكلف لفظ لا يُحتاجُ إليه؛ لأنَّه لا يُشْعر أنَّ الوجه بخلاف الأول على حال، بخلاف: مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامَه؛ لأنَّك إنْ حذفت الضمير، فقد يتصور أن يكون الغلامُ لغير الأول، فالضمير هنا يلزم الإتيانُ به إذا خفتَ اللبس، وأمَّا هذا فلا.

وأيضا فلأنَّك[٦] قد نقلته إلى الأول، ثم أعدته، فإذا[٧] وآثرتَ أنْ يكون فيه الضميرُ، فلِم فلِم تكلفت نقله؟ هلا قلت أوَّلا حسن وجهه؟، فهذا هو الذي قبح الإتيان به.

واعلم أنَّهُ لا يجوز أنْ يُوصفَ معمولُ الصفة[٨]، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ النظيفِ، ولا حسنِ الغلامِ الفارهِ؛ وعلةُ ذلك أنَّ هذا المعمول قد تَنزَّل منزلة المضْمر، ألا ترى

---

(١) أ: مخرج، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) أ: هنالك، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٣) ب، وجـ: مفعل.

(٤) ومعنى أيفع: شَبَّ، أي صار شابًا.

ينظر: تهذيب اللغة ٣/٢٣٤، ولسان العرب ١٥/٤٥٣.

(٥) ومعنى أورس: أورق.

ينظر: المعجم الوسيط ٢/١٠٢٥.

(٦) جـ: فإنك.

(٧) قوله: (فإذا) ساقط من جـ.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٤، وهمع الهوامع ٥/٩٩-١٠٠.

أنَّهُ لا يكون أبدا إلا للأول، فلمّا كان راجعا له صار بمنزلة المضمر في أنَّه يرجع إلى الأول، فلم يُوْصف كما لا[١] يُوْصف المضمر[٢].

والصفة لا تخلو مِنْ أنْ تكون معرفة بالألف واللام أو نكرة.

فإنْ كانت مُعَرَّفةً بالألفِ واللامِ، فإنَّ معمولها لا يخلو مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو مضافا للضمير، أو نكرة.

والمضافُ إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ.

فلنأخذ الصِّفة مُعَرّفة والثاني فيه الألف واللام فيتصور في المسألة ثلاثةُ أوجه: الحسنُ الوجهُ والوجهَ والوجهِ، إلا أن بعضها يفضل بعضا[٣].

ثُمَّ نأخذ المعمولَ مضافا إلى الضمير، فيتصور وجهان: الحسن وجهُه، والحسن وجهَه، إلا أنَّ هذا لا يجوز إلا ضرورة، وأما الحسن وجهِه، فلا يجوز أصلا[٤]، فهذه/ خمسة أوجه. ٢٢١/ب

ثُمَّ نأخذ المعمول منكرا، فيتصور وجه واحد، وهو الحسن وجها، ولا يجوز: الحسنُ وجهٍ، ولا وجهٌ، فهي ستة أوجه مع كون الصفة مُعَرَّفة بالألفِ واللامِ.

وإنْ كانت نكرة فإنَّ المعمول لا يخلو مِنْ أنْ يكون بالألف واللام، أو مضافا إلى الضمير، أو نكرة.

فإنْ كان معرفا بالألف واللام جاز ثلاثة أوجه[٥]، حسن الوجهُ والوجهَ والوجهِ، فهي تسعة.

---

(١) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٢) قال الرضي : اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به. شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٠.

(٣) أجودها النصب ثم الخفض ثم الرفع.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢.

(٤) الرفع أجودها، وهو في فصيح الكلام والنصب ضرورة شعرية، والخفض ممتنع.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٣.

(٥) أجودها الخفض، ثم النصب، ثم الرفع.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٢.

ثُمَّ نأخذ المعمول مضافا إلى الضمير، فيتصور ثلاثة أوجه: حسن وجهُه، وحسن وجهَه، ولا يجوز إلا ضرورة، و[1]عليه قوله :

أَنْعَتُها إنِّي من نُعّاتِها ** [كومَ الذُرَى وادقةً سُرّاتِها** [2]

وأمَّا حسن وجهِه ففي نهاية الضعف، ونصبه أضعف لما تبين.

وبالجملة فكلُّ مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة، إلّا مثل الحسن وجهِه، فهي باطلة[3]، فهذا اثنا عشر وجها.

ثُمَّ نأخذ المعمول نكرة، فيتصور وجهان: حسن وجهٍ، ووجها، فهذه أربعة عشر وجها، وأمَّا حسن وجهٌ، فلا يجوز[4].

وينبغي أنْ نُبَينَ الضَّعيف مِنْ هذه الأوجه والقوي، ولم ضعُفَ وجهٌ، وقَوي آخرٌ؟ وإذا عملنا ذلك فقد أتينا على باب الصفة إن شاء الله.

وكما[5] أخذنا أولا الصفة معرفة بالألف واللام ومعموله[6] كذلك، يتصور ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض، فأضعفها الخفض[7]؛ لأنَّ فيه صورة الجمع بين الألف واللام والإضافة، وذلك أمرٌ انفردَ به هذا الباب، لعلةٍ نذكرُها[8].

---

(١) الواو ساقطة من ب.

(٢) البيت من الرجز، وهو لعمر بن لجأ، وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٤٠، وشرح الكافية لابن مالك ١/١٠٦٥، والمقاصد النحوية ٣/٤٩، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٣٨.

والشاهد فيه قوله: " وادقة سراتها " حيث نصبت الصفة المشبهة الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف.

(٣) وذلك بسببين: أحدهما تكرار الضمير، والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٠، والمقاصد الشافية ٤/٤٢١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٨.

(٥) جـ: كنا.

(٦) جـ: ومعمولها.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع الإشبيلي: وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا هذا وما جرى مجراه. البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨٩.

وأمَّا الحسن الوجهُ بالرفع فيليه؛ لأنَّ الصفة خالية مِنْ ضمير، ولهذا منعها[1] الفارسي[2]، وجعل فيها ضمير الأول، وجعل الوجه بدلا على جهة بدل البعض من الكل؛ لخلو الصفة عن الضمير.

وهذا الذي عمل تخلفٌ؛ لأنَّ البدلَ أيضا يحتاج إلى ضمير يربط، فمِنْ الذي فرَّ فيه وقع، وتكلَّف إضمار الضمير معنى.

فنحن نقول: إنَّ الأصل: الحسنُ الوجهُ منه، ثم حذف الضمير؛ لأنَّ العهد الذي في الألف واللام يُغني عنه[3].

والكوفيون يقولون: [4]الأصل:الحسنُ وجهُهُ، ثم أدخلنا الألف واللام، فعاقبت الضمير[5].

وهذا [6] مردود[7]؛ لأنَّ أصلَ المسألة وقعَ فاسدا/، ألا ترى: أنَّ الوجه إذا كان مضافا لم تدخل عليه ألف ولام، ولا يمكنهم أنْ يقولوا: إنَّ الأصل وجهُهُ، ثم حذف الضمير؛ لأنَّ المضاف إليه لا يحذف، ويبقى المضاف، فلهذا كان الحسنُ الوجهَ أحسن الثلاثة. ٢٢٢/أ

وأَخْذُنا المعمول مضافا[8] للضمير يتصور وجهان: الحسن وجهُه ووجهَه، إلا أن [وجهَه لا يجوز إلا في الشعر من جهة تكرار الضمير[9]، وقد أعطينا العلةَ في قُبْح تكرار الضمير، وامتنع الحسن وجهِهِ؛ للجمع بين الألف واللام والإضافة[10].

---

(١) جـ: وجهها.

(٢) ينظر: رأي الفارسي في المسائل البغداديات ١٣٦-١٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١/٢.

(٤) جـ: زيادة (إن).

(٥) مذهب أهل الكوفة أنه بعد حذف الضمير، جاءت الألف واللام عوضا عنه.
ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١/٢، وشرح الجزولية للأبذي ٣١٦/٢.

(٦) قوله: (وهذا) ساقط من ب، وجـ.

(٧) قال ابن عصفور: وهذا فاسد، لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة. شرح جمل الزجاجي ٣١/٢.

(٨) أ: مكابرا،والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٤٢٧/٤، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٣٩٦/١-٣٩٧.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٥/٣، وهمع الهوامع ٩٧/٥.

فإنْ قلت: أَلَمَ يَجْمعوا بينهما في الحسن الوجهِ، فلم امتنعوا من هذا؟

قلت: لأنَّهم قد قالوا: الحسن الوجهِ، فإنَّما عذرُهم عن الجمع أنَّ الأول مضافٌ للألف واللام، فلم يتعرف؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال، فلمَّا منعوه تعريف الألف واللام أَدخلوا فيه حرفا معرفا من جنس المعرف الذي لم يعرف به، ولم يكن تعريفُه بالإضافة من جنس الألف واللام، فيكون إدخال الألف واللام عوضا من ذلك؛ لأنَّا لم نرهم عوضوا إلا مِنْ جنس المعرف الذي منع الاسم تعريفه[1]، وهذا تعليلٌ بعد السَّماع.

ثُمَّ أخذنا المعمولَ نكرةً يُتَصور وجهٌ واحدٌ، وهو الحسنُ وجهًا، وإنَّما لم يجز الرفعُ لأنَّه ليس ثَمَّ ضميرٌ يرجع من الصفة[2]، وامتنع الحسنُ وجهٍ للجمع بين الألف واللام والإضافة، وأيضا فإنَّ طريق تعريف الإضافة أنْ يُعَرف الثاني، فيتعرف به الأول، فتقول إذا أردت تعريف (الغلام) مِن غلام رجل: غلام الرجل، وهذا الذي قررناه عكس التعريف.

ثُمَّ أخذنا الصفةَ نكرةً والمعمولُ فيه الألف واللام، فيُتصور ثلاثةُ أوجه: حسن الوجهُ والوجهَ والوجهِ، فأضعفها الرفعُ؛ لأنَّ الصفة خالية عن الضمير، ثم النصبُ، وأقواها الخفضُ[3].

فإنْ قلت: ولم قوي الخفضُ، وهو فرع؟

قلت: لأنَّ الصفة تكون إذ ذاك غيرَ عاملة وهو أصلُها.

وكنا أخذنا بعد هذا المعمولَ مضافا للضمير، فيتصور ثلاثةُ أوجه: أحسنُها: حسنُ وجهِه ثم حسنٌ وجهَه، ثُمَّ حسنٌ وجهُه ، وإنَّما قبح هذان الوجهان من جهة تكرار الضمير، وكان الجر/ أحسن لأن الصفة لا تكون عاملة. ٢٢٢/ب

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٠، شرح الجزولية للأبذي ٢/٣١٤-٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ٢/٤٧٨، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٣.

(٣) قال ابن عصفور: أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩.

ثُمَّ أخذناه منكرا فتصور وجهان: حسنُ وجهٍ وحسنٌ وجهًا، وأمَّا حسنٌ وجهٌ فلا يجوز[١] لخلو الصفة من الضمير، وينبغي أنْ يكون النصبُ أحسنَ[٢].

فإنْ قلت: وكيف وأنت قد قلت: ألا تكون الصفةُ عاملةً أحسن.

قلت: لأنَّه يمكن أن يكون نصبُه على التمييز، فلا يكون فيه شيء، والمضاف إنَّما يكون من النصب، فلهذا كان نصب هذا أحسن، وإن قدرت النصبَ على التشبيه، والجر أولى، وإنْ قَدرتَهُ على التمييز لم يتصور إضافتُه؛ لأنَّ التمييز لا يضاف[٣].

فهذه أربعةَ عشَر وجها من قوي وضعيف، وجائز للضرورة، فالذي يجوزُ منها ضرورةً ثلاثةُ أوجهٍ، وهو الحسنُ وجهِه، وحسنٌ وجهَه، وحسنٌ وجهُه، فيبقى أحَد عشَر وجها، كلها جائزٌ في الكلام، إلا أنَّ بعضَها يَفضُل بعضا على حسب ما قدمنا.

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّهُ كما امتنع نعتُ هذا المعمول فَخَالَفَ معمول اسم الفاعل، فكذلك يتعذر فيه ما كان جائزا في العطف[٤]، فلا يجوز مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ واليدِ عند مَنْ لا يجيز العطف المحرز، ويضمرُ الفعلَ، فلا يتصور هنا إضمارٌ؛ لأنَّك بين أنْ تضمرَ صفةً أو فعلا، أمَّا الفعلُ فلا يجوز[٥]؛ لأنَّ الفعل لا يشبه، فلا يجوز: وحسُنَ اليدُ[٦] لما سيأتي.

ولا يجوز أنْ تضمرَ الصفةَ لما يؤدي إليه من حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف، ألا ترى: أنك إذا قلت، حسن الوجه واليد، إنما أردت وحَسَنُ اليدِ، والمعطوف إنَّما هو حسن،

---

(١) أجاز الكوفيون " حسن وجهٌ "، وأكثر البصريين على المنع .

ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٣/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.

(٢) لأنّ النصب على التمييز.

(٣) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٣/٢-٤٢٤، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٢٧/٢.

(٤) في الصفة المشبهة لا يجوز العطف على الموضع ولا على إضمار فعل، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز فيه ذلك.

ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٥٤/٥، وتمهيد القواعد ٢٨٠٥/٦.

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٦) وذلك في قولك: حسن الوجه واليد.

واليد من كماله، وليس بمعطوف، فلا يجوز إبقاء حرف العطف وحذف المعطوف، ويجوز ذلك في الجمل[١]؛ لأنَّك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو مثلا، وأردت عطف الجمل، وأنت قد حذفت حرفا من الجملة، وهو المفرد الذي بقي في معنى الجملة، وأنت لم تحذف المعطوف بل قدرت بعضه، وأردته، ولا يجوز: مررت بزيدٍ وعمرو، تجعله من عطف المفردات، وتحذف عمرا.

وإنْ أَبْدلْت مِنْه لم تُجِزْهُ؛ لما يؤدي إليه مِنْ أنْ تعمل الصفة مُضْمرة، فلا يجوز حسن العضو اليد.

فإنْ أكدتَهُ أو عطفت عليه/ بيانا فحُكْمُهُ حكمُ اسمِ الفاعل، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ العضوِ اليدِ،وحسنِ العضوِ كلِّه؛ لأنَّهُ لا يجوز النصب، فلو قلت الحسنُ العضو، لقلت: اليد][٢] وكله؛ لأنّ له مُحْرِزًا. ٢٢٣/أ

والبدلُ مِنْه لا يجوز على حالٍ؛ لما يؤدي إليه مِنْ إعمال الصفة مُضْمرة، فهي مخالفة لاسم الفاعل في هذا، ومخالفة في أمر آخر، وذلك أنَّ اسم الفاعل إذا ثُني[٣] أو جمع بالواو والنون، فإنَّه يجوز فيه —كما قلنا— حذف النون تخفيفا والنصب، فتقول: الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا، ولا يجوز هنا الحسنُو وجهًا، ولا الحسنا وجهًا؛ لأنَّ علة النصب إنَّما كانت هناك للطول، لكون الفاعل في معنى الذي فعل، ولا يتصور أنْ يكون الفاعل هنا بمعنى الذي فعل؛ لأن الفعل نفسه لا يشبه، فلا يجوز: الذي حسن وجها، ولا الذي يحسن وجها؛ لما سيأتي.

فإنْ قلت: ولم لا يجوز فيشبه بالفعل الذي يتعدى كما جاز ذلك في الصفة؟

قلت: لأنَّ ذلك يجوز فلا يتعدى موضع السماع.

---

(١) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٦.

(٢) ما بين المعقوفتين من قوله: (كوم الذرى ...) إلى قوله: (لقلت: اليد) ساقط من ب.

(٣) قوله: (ثني) ساقط من ب.

وكما[١] قلنا: إنَّ المعمول إنَّما يكون نكرة، أو مضافا لما فيه الألف واللام، أو تكون فيه الألف واللام، وكونه مضافا إلى الضمير يقل[٢].

فإنْ كان مضافا لضمير ما فيه الألف واللام، [فإنه يحسن لأن ضمير الألف واللام][٣] يحكم له بحكم الألف واللام، وذلك مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ جميلِه.

فحَسُنَ هذا ولم يَحسن: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَه، لما قلنا.

وقد أتينا والحمد لله على باب الصفة أجمع، ولم يبق منه إلا نصُّه، والنظر في الإضافة، هل يجوز أنْ يكون مِنْ رفع أو لا يجوز؟

فإنَّ أهلَ زمانِنا اختلفوا في ذلك، فزعم الأستاذُ أبو الحسن اللخمي الدباج[٤] – رضي الله عنه – أنَّ هذه الإضافةَ يمكن أنْ تكون من رفع[٥]، ونقل[٦] هذا المذهبَ عنْ أشياخه شافهني بذلك، وقال: إنَّ الأصل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، ثم نقلنا الضمير فبقي الوجه مهملا، فإما ينصب على ضمير التمييز[٧]، ويضاف بعد ذلك، وإما يضاف أوّلاً لا من نصبٍ، ويستدل على ذلك ذلك بأنَّ الإضافة أكثر، فلا ينبغي أنْ يلتزمَ أنها فرعُ النصب، وهو الأقل/، بل تكون أصـ **٢٢٣/ب** أوليا.

فقلت له: فلأي شيء لم يتعرف إذا، وليس مضافا من نصب، فقال لي[٨]: لأنَّ الوجه فاعلٌ، فهو على نيّة الانفصال، وإنما لم يتعرف على حالٍ من الأحوال، بخلاف اسم الفاعل؛

---

(١) ب: كنا.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٧٩٢/٦.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) هو علي بن جابر بن علي، الإمام أبو الحسن الدّبّاج الإشبيلي اللخمي النحوي، كان نحويا أديبا ، فاضلا، قرأ النحو على ابن خروف، مات بعد دخول الروم إشبيلية سنة ٦٤٦هـ، ينظر: الوافي بالوفيات ١٧١/٢٠، وبغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٥) ينظر: رأي أبي الحسن الدباج في ارتشاف الضرب ٢٣٤٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٦) أ: وهل، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: التشبيه.

(٨) أ: أي، والصواب ما أثبته من ب.

لأنك تقول: ضاربُ زيدٍ، فتكون مُعَرِفةً؛ لأنّ المفعولَ فضلةٌ، فيكون مجرورا ومنصوبا فضلة، فيتعرف به الأول، ولا يخرج عن كونه مفعولا من جهة الفضلية.

وأمَّا الفاعل[١] فلا يجوز أنْ يكون أبدا إلا عمدةً، فالمضاف إليه أبدا في نية الانفصال، ولا يجوز أنْ يتعرف به الأول [٢]؛ لأنَّه يخرج عن حقيقته من العمدية فلهذا يتعرف بالمفعول؛ لأنَّه ليس فيه إخراجٌ للمفعول عن وضعه، ولا يتعرف هذا لأنَّه يلزم منه إخراج العمدة عن أصلها، وتصييرها فضلةً، ويفسر قول سيبويه: **(والجرُّ في هذا البابِ مِنْ وجهين)**[٣] على هذا، ويقول: معناه مِنْ النصب ومِنْ الرفع.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بالجيد[٤]؛ لأنَّه لا بُدّ لهذه الإضافة مِنْ أصل أضيفت منه، فإنْ فإنْ كانت مضافة مِنْ الرفع، فقد زعم أنَّ الشيءَ مضافٌ إلى نفسه[٥]؛ وإن[٦] زعم أنَّها أُضِيفت مِنْ لفظ مهمل لأنَّك نقلت الضمير، فبقي[٧] مهملا، فأضفته، فهو يزعم أنَّ الأصل: الأصل: حسنُ وجهٍ.

فهذا إذا التزمه يقال له: فلم لا يتعرف، وهذه على طريقة الإضافات، أعني: إضافة لفظ مفرد لآخر مثله، فما الذي منع من تعريفها؟ فهذا المذهب فاسد[٨]، ثم نرجع إلى ألفاظه.

قوله – رحمه الله – :**(ولمْ تَقْوَ أنْ تَعْملَ عَمَلَ الفَاعِلِ لأنَّها ليست في مَعْنى الفعل)**[٩]. **الفعل)**[٩].

---

(١) أ: المفعول، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ب: بالأول.

(٣) الكتاب ١/٢٠١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢، وشرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٢.

(٥) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٥.

(٦) أ: ولأن، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: معنى.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢، وشرح الجمل لابن خروف١/٥٦٧، وشرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٢.

(٩) الكتاب ١/١٩٤.

يريد: أنَّ اسم الفاعل إنَّما قَوِي عمله لأنَّه (أَشْبَهَ) [١] الفعل، وهو في معناه، وهذه ليست في معنى الفعل، ألا ترى: أنَّ الفعل لا يُشَبَّه، وإنْ جاء ما ظاهره خلاف ذلك فهو مؤول، فمن ذلك قولهم: سَفِهَ نفسَه، وغَبِنَ رأيَه [٢]، و﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [٣].

فهذا يتخرج على أحد وجهين، إمَّا حذف الجار، وكأنَّه قال: بطرت في معيشتها، وسَفِه في نفسِه، وغبن في رأيِه [٤].

وإمَّا تضمين الفعل فِعْلا آخر في معناه يَصِلُ بنفسِه، فيكون بطرت معيشتها في معنى: جرت معيشتها، وسفِه نفسَه في معنى: جَهِلَ نفسَه/، وغَبِنَ رأيَه في معنى: جهل رأيه [٥]. ٢٢٤/أ

ثم قال: (**وما تَعْمَلُ فيه مَعْلومٌ**) [٦].

أي: يحيط به العلم؛ لأنَّه مُنْحَصِر بخلاف معمول اسم الفاعل؛ لأنَّه غير منضبط، فهذا يعمل في السببي معرفا بالألف واللام، أو نكرة، وأهمل المضاف إلى الألف واللام؛ لأنَّه في رتبةِ الألف واللام، وأَهْمل المضاف لضمير الألف واللام؛ لأنَّه محكوم له بحكم الألف واللام، ولم يذكر المضاف إلى الضمير؛ لأنَّه بعد يزعم أنَّه لا يجوز إلا في الشعر، فهي إنَّما تعمل في السببي معرفا بالألف واللام أو نكرة.

ثم قال: (**والإضافةُ أحسنُ وأكثر**) [٧].

---

(١) ب: له شبه.

(٢) قال الزَّبيدِي: سَفِه نَفْسَه وغَبِنَ رأيَه ...كان في الأصل: سَفِهَتْ نَفْسُ زيدٍ، فلما حُولَ الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنه صار في معنى: سَفَّه نفسَه بالتشديد. تاج العروس من جواهر القاموس مادة (غبن) ٣٥/٤٦٨.

(٣) سورة القصص، من الآية ٥٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥-٦٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥-٦٦.

(٦) قال سيبويه: " فإنما شُبهت بالفاعل فيما عملت فيه، **وما تعملُ فيه معلومٌ** إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة ..." الكتاب ١/١٩٤.

(٧) قال سيبويه: " **والإضافة فيه أحسن وأكثر** لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه .." الكتاب ١/١٩٤.

يريد: من النصب لأنَّ عملها ضعيف[١]، وإذا كان اسم الفاعل الإضافة فيه أحسن فالأحرى هذا.

واعتل لهذا سيبويه بأنَّه[٢] ليس بمنزلة اسم الفاعل، فكان أحسن عندهم أنْ يتباعد منه في اللفظ، إذ لم يكن مثله في المعنى.

ثم قال: (**ومع هذا أنَّهم لو تركوا النونَ أو التنوينَ**)[٣]. الفصل هذا مِنْ كمال التعليل، ولا بد[٤] منه. ألا ترى أنَّه لا تكون الإضافةُ أكثرَ وأحسن، إلا أن يكون معناها ومعنى النصب واحد، وإلا فلا يقال: إن هذا أحسن؛ لأنك إذا أردت هذا المعنى الأخير أتيت بلفظه، فلهذا قال: لما كان ترك التنوين والنون][٥] لا يجاوز به معنى المنون كان تركهما أخف عليهم[٦].

ثم قال: (**والصِّفةُ تقعُ على الاسم الأوَّلِ**)[٧]، يريد : أنَّها قد رفعت ضميره فهي له، وبعد ذلك يوصلها إلى السببي[٨].

وقوله: (**على ما ذكرتُ لك**)[٩]، أي: من كونه معرفا بالألف واللام أو نكرة.

ثم قال: (**ومِنْ ذلك قولهم: هو أَحْمَرُ بَيْنِ العينينِ**)[١٠].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٢/٤٦٤.

(٢) ب: لأنه.

(٣) قال سيبويه: " والتنوينُ عربيٌّ جيدٌ، **ومع هذا أنهم لو تركوا النونَ أو التنوينَ** لم يكن أبدا إلا نكرةً على حاله منونًا" الكتاب ١/١٩٤-١٩٥.

(٤) ب:زيادة (من).

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله: (وجهه ...) إلى قوله: (والنون) ساقط من ج.

(٦) أي: تركهما لطلب الخفة، لأن الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التنكير، ولا تكسبها تعريفا، فهي نكرة مع التنوين والنون.

(٧) قال سيبويه: " فالمضافُ قولك: حَسَنُ الوجهِ وهذه حسنةُ الوجهِ، **فالصَّفةُ تقعُ على الاسم الأول** ثم توصلُها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ماذكرت لك" الكتاب ١/١٩٥.

(٨) نحو: هذا حسنُ الوجهِ.

(٩) الكتاب ١/١٩٥.

(١٠) الكتاب ١/١٩٥.

قلت: أخذ هنا (بين) اسمًا للجِلْدةِ، ولهذا أضاف إليها.

وأنشد على الصِّفةِ المنوَّنةِ قولَ زهيرٍ:

مُطَّرِقٌ رِيْشَ الْقَوَادِمِ[(١)].

[وقول الآخر:

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأْسِ[(٢)]

وقول النّابغة:

أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[(٣)]

وزعم أنَّ كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أحسن مِن أنْ لا يكونا فيه[(٤)].

قلت: وعلة ذلك أنَّه قد[(٥)] كان معرفة قبل النصب بإضافته إلى الضمير، فاختاروا بعد التثنية أن يكون معرفة، وهذا أحسن؛ لأن معناه بهما/ ودونهما واحد، ألا ترى: أنَّ الأولَ لا يتعرّف به، فلا بدّ مِن هذا، وإلا لم يكن أحسن كما قلناه أولا؛ لأنَّ المعنيين المتباينين لا يصح فيهما التفصيل. ٢٢٤/ب

---

(١) وهو جزء بيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٤٣، والكتاب ١/١٩٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٨٩، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٢.

وتمامه: **أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيْشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ**

والشاهد فيه قوله:" مطرقٌ ريشَ" حيث نصب " ريش" بالصفة المشبهة " مطرقٌ " تشبيها بالمفعول به.

(٢) هذا الرجز لم ينسبه الصفار وهو للعجاج في ديوانه ٢/١٩٦، والكتاب ١/١٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٥.

والشاهد فيه قوله: "ضخمٌ شؤون" حيث نصب "شؤون" بالصفة المشبهة "ضخمٌ" تشبيها بالمفعول به.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره كما في جـ: **ونَأْخُذُ بعدَه بذِنَابِ عَيْشٍ**

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٧٠ ، والكتاب ١/١٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٣، والمقاصد النحوية ٣/٤٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٠٩.

والشاهد فيه قوله: "أجب الظهر" حيث نصب "الظهر" بالصفة المشبهة "أجب" على نية التنوين لعدم التصرف.

(٤) قال سيبويه: "واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من ألا تكون فيه الألف واللام" الكتاب ١/١٩٦.

(٥) قوله: (قد) ساقط من جـ.

وقوله: (**فمِنْ ذلك قوله: حديثُ عَهْدٍ بالوَجَعِ**)[١]، أي: (في كون)[٢] المعمول دون ألف ولام، وقوله: بالوجع[٣] متعلق بعهد، لا بحديث؛ لأنَّ الصفة لا تشبه إذا كانت متعدية أصلا، وقد تبين ذلك بالخلاف الذي فيه[٤].

وجاء مستشهدا على: حسن وجهٍ بأبيات منها:

لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ[٥]

وقوله:

ولا سَيِّئي زِيٍّ إذَا ما تَلَبَّسُوا[٦] [٧]

وقوله: (**وممّا جاء مُنوَّنًا قول أبي زُبَيْدٍ:**

كَهْبَاءَ هُدَّابَا)[٨]

---

(١) أ: بالرجع، والصواب ما أثبته من جـ، والكتاب ١٩٧/١.

(٢) جـ: ويكون.

(٣) أ: بالرجع، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) تقدم ذلك في بداية باب الصفة المشبهة.

(٥) الرجز لحميد الأرقط في الكتاب ١٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤، ولسان العرب ٢٠٧/٥، مادة (رزن).

واللاحق: الضّامر، وهو اسم فاعل، والقرا: الظَّهر.

والشاهد فيه قوله: "لاحقُ بطنٍ" فقد أضاف الصفة المشبهة "لاحقُ" إلى "بطنٍ" وهو نكرة على تقدير إثبات "أل" وحذفها للاختصار.

(٦) أ: تلبدا، والصواب ما أثبته من جـ، والكتاب.

(٧) صدر بيت من الطويل وعجزه كما جاء في جـ: **إلى حاجةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا**

وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص٧٢، والكتاب ١٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٤/٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٠/٤.

والشاهد فيه قوله: "سيِّئي زيّ" فقد أضاف الصفة المشبهة " سيئى " إلى " زيّ " وهو نكرة على تقدير إثبات "أل" وحذفها للاختصار.

(٨) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٥٩٠، والكتاب ١٩٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٥/٤، وجمهرة اللغة ٦٧٧/٢.

=

أي: ومِمَّا جاء مِنْ هذه الصفة ومعمولها نكرة منوَّنًا هذا.

ثم قال: (**وقدْ جَاءَ في الشِّعْرِ حسنةُ وَجْهِهَا، شَبَّهُوه بحسنةِ الوجهِ**)[١].

قلت: هذا الوجه هو الذي زعم أبو القاسم[٢] أنَّ سيبويه – رحمه الله[٣] – أخطأ فيه؛ لأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه[٤]، سوى أنَّ سيبويه قال في أول الباب: "إنَّما تعمل في ما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة"[٥]، فلما جاء هذا غير نكرة، وغير ذي ألف ولام، قال: لا يصح أنْ تعمل بإذا، إنما الإضافة[٦] من الرفع، فقد أضاف الشيء إلى نفسه.

وهذا عياءٌ نعوذ بالله منه[٧]، ألا ترى قوله: حسنة وجهِها، فبالضرورة نعلم أنَّ في حسنة ضميرا، وإلا فكان يكون حسن وجهُها، فما أحسن قول سيبويه: حسنة وجهِها حتى يتبين أنَّه مضاف مِن نصب؛ لأنَّ الحسن لو كان للوجه لكان على حسبه.

=

جـ: تكملة البيت: **كَأَنَّ أَثْوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا** ....

والشاهد فيه قوله: "كهباء هُدَّباء" حيث نصب "هُدَّباء" بقوله "كهباء" لما فيه من نية التنوين الذي لم يظهر لمنع الصرف.

(١) الكتاب ١/١٩٩.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، منسوب إلى شيخه الزجاج، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو وأخذ عنه وعن أبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير، توفي في طبرية سنة ٣٣٩ هـ، وله من المؤلفات: الجمل، والإيضاح الكافي، ينظر: وإنباه الرواة ٢/١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٤) جـ: زيادة (وما غرَّه في أن هذا من إضافة الشيء إلى نفسه).

(٥) الكتاب ١/١٩٧.

(٦) جـ: زيادة فيه.

(٧) قال ابن عصفور: فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢.

وإنَّما قال سيبويه: (لا تَعْمل إلَّا في المعرَّفِ بالألفِ واللامِ والنَّكرة)[١]؛ لأنَّه أراد به الكلام العربي، وهذا الأمر[٢] ذكر وجهه، وأنَّه إنَّما يكون في الشعر، ووجه حسنة وجهِها أنهم عاملوه معاملة الألف واللام[٣]، فأجازوه.

وأنشد عليه قوله:

أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفًا ** كُمَيْتَا الأَعالي جَوْنَتَا مُصطَلاهما** [٤]

فلنْ يثبتَ مراده حتى يكون في (جونتا) ضمير الجارتين، ويكون الضمير المتصل بالمصطلى عائدا على الجارتين، فيكون الضمير قد تكرر، فتكون الصفة فيها ضمير الجارتين/، والسببي يضاف لضمير الجارتين، فيكون (من باب) [٥] مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهُهَا؛ لأنَّ في حسنةٍ ضمير المرأة، والوجهُ مضاف لضميرها، فيكون التقدير: جونتا مصطلى الجارتين، وكونه قد ثنى الجونتين دليل على أنّ فيه ضمير الجارتين، ولو كان المصطلى فاعلا لقال: جون مصطلاهما.

٢٢٥/أ

فإنْ قلت: وما ينكر من أن يكون مصطلاهما في موضع نصب، وتكون النون محذوفة، كما قالوا: "بيضك ثنتا وبيضي مائتا[٦]"، وكما قال تأبط شرا:

هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومِنّةٌ ** وإمَّا دمٌ والقتلُ بالحُرّ أجدَرُ** [٧]

---

(١) الكتاب ١٩٤/١.

(٢) جـ: الآخر.

(٣) شبهوه (بحسنةِ الوجهِ)

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص٣٠٨، والكتاب ١٩٩/١، وشرح كتاب سيبويه ١٠٦/٤، والمقاصد النحوية ٥١/٣، وهمع الهوامع ٩٨/٥.

والشاهد فيه قوله:"جونتا مصطلاهما"، حيث أضيفت الصفة المشبهة وهي "جونتا" إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهذا قليل.

(٥) أ: وفي، والصواب ما أثبته من جـ.

(٦) أي: ثِنْتَانِ ومائتَان. ينظر همع الهوامع ١٦٩/١.

(٧) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرّا في ديوانه ص٨٩، ولسان العرب ١٤١/٤، مادة (خطط)، وشرح التصريح ٧٣٥/١، وخزانة الأدب ٤٩٩/٧.

والشاهد فيه قوله: " خطتا "، وهو يريد خطتان وقد حذف النون للضرورة.

قلت: يكون فيه مِنْ القبح ما في حسنة وجهُها من جهة تكرار الضمير، وزيادة حذف النون، والأولى أن يكون حذفها للإضافة، وحسنة وجهُها أحسن مِنْ حسن وجهَها، وإن كان النصب الأصل لما قلناه مِنْ مجيء الصفة غير عاملة على الأصل.

فأمّا أبو العباس[١] فحام على ألا يثبت تكرار الضمير[٢]، وإنْ قدر على ذلك كان أولى، وليس له[٣] ما يعمل بعد هذا في قوله:

أَنْعَتُها إنِّي من نُعّاتِها ** كومَ الذُرى وادقةً سُرّاتِها**[٤]

لكن تقول: إنَّ هذا أمر جاء من فهمي أنكر التأويل من غيره كان أولى، ولعمرك يا نحوي ما الأمر إلا على ما تقول.

فزعم أنَّ قوله (مصطلاهما) ليس مضافا لضمير الجارتين، بل هما مِنْه ضمير (الأعالي)، وكأنَّه قال: جونتا مصطلى الأعالي، فلا يكون ثَمَّ تكرار ضمير.

قيل له: وكيف أعيدت على الأعالي، وهو جميع ضمير اثنين.

قال: لأنَّ كل شيئين من سببين تثنيتهما جمع، والجارتان ليس لهما أعال، وإنَّما هما أعليان، فعاد عليه؛ لأنه مثنى إلا أن هذا ضعيف[٥]؛ لأنه إنما قال: ولا الأعالي حملا على المعنى، وجعل وجعل كل جزء أعلى.

---

(١) هو المبرد.

(٢) ينظر: رأي المبرد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٠٢/٦.

(٣) قوله: (له) ساقط من جـ.

(٤) سبق تخريجه في صفحة ١٨٤.

والشاهد فيه قوله: " وادقةً سرّاتِها "، حيث نصبت الصفة المشبهة (وادقةً) الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف (سرَّاتِها).

وإلى هنا نهاية نسخة جـ.

(٥) قال ابن عصفور: والذي يبطل ماذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ. شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢.

وقوله بعد (مصطلاهما) رجوع للفظ بعد تركه فهذه المسألة التي منعها جميع الكوفيين، وأجزناها نحن على ضعف[١]، ففيه ما ترى مع أن العرب إذا أضافت جزءا من الموصوف، فإنما تضيفه إلى الموصوف لا إلى جزء من أجزائه، إلا أن يكون ذلك الجزء جزءا من جزء آخر، فربما أضافته له فتقول: زيد حسن رأسه/، فتضيفه إلى زيد، ولا تقول: حسن رأس وجهه لأنه ليس بجزء من الوجه، وكذلك لا تقول حسن وجه رأسه إنما تقول وجهه. ٢٢٥/ب

فلو قلت: حسنة أنامله لجاز وحسنة أنامل يده؛ لأن الأنامل بعض اليد، فهو إذا قال: هاتان الجارتان جونتا مصطلى الأعالي، فقد أضاف لغير الموصوف ما ليس جزءا منه؛ لأن المصطلى ليس الأعالي، إنما تكون الجارتين.

فإنْ قلت: اجعل جونتا بمعنى مسودتا؛ لأنَّ الجون الأسود والأبيض[٢]، وأنتم إنما أخرتموه على أن يكون بمعنى أبيض، وجعلتم الجارتين أعاليهما كميت؛ لأنها مسودة مشربة بحمرة، وجعلتم المصطلى، وهو موضع النار مبيضا، وكذلك يكون حاله، (....)[٣] جعلتم (جونتا) (مسودتا)، وتجعل للجارتين أسفل وأعلى ووسط، فتجعل الأعلى كميتا، والوسط مسودا، فيكون مضافا إلى الأعالي؛ لأنَّهُ قريب منها، فهي إذا مُسْوَدَّة مصطلى الأعالي قُلْتُ فيه تسمية الوسط مصطلى، وإنَّما المصطلى الأسفل، وهو موضع النَّار، وهو مبيض، فهذا يبين لك صحة ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله.

ونظير ما عوَّل المبرد من الرجوع للفظ بعد الحمل على المعنى، قوله:

رُؤُوسُ كَبِيرَيْهِنَّ يَنتَطِحانِ[٤]

---

(١) قال ابن جني: واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله (ولو قلت: شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز)، فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله: (كميت الأعالي جونتا مصطلاهما) عائدا على الأعالي في المعنى إذ كانا أعليين اثنين لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى. الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط مادة (جام) ١/١٤٩، وتاج العروس من جواهر القاموس مادة (جون) ٣٤/٣٨٢.

(٣) لم أتمكن من التعرف على هذه الكلمة لشدة غموضها.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

=

فقال: ينتطحان، بعد ما قال][1]: رؤوس، فهو[2] بمنزلة جونتا مصطلى الأعليين.

ثم قال: (**واعلم أنَّه ليْس في العربيةِ مُضَافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللامُ**)[3] إلى آخره، قد أعطينا العلة في أنْ جاز ذلك في هذا الباب.

قوله: (**لا يكون بها معرفةً أبدًا**)[4]، يريد: أنَّه لا يتعرف أصلا، بخلاف كل مضاف، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ضاربُ زيدٍ، فإنَّه يمكن أنْ يكون معرفة إذا أردت أنَّه معروف بهذا، كما تقول: قاتلُ بُسْطامٍ، وأمَّا الصفة فلا يتصور فيها تعريف أصلا؛ لأنَّ مِنْ ضرورة الصفة المشبهة أنْ تكون إضافتها مِنْ نصب، فمهما كانت كذلك لم تتعرف، فإنْ أردت بحسن الوجهِ أنَّه يعرف بهذا لم يكن صفة مشبهة، وكانت شيئا آخر، فلا تعمل صفة مشبهة إلا وهي نكرة، فلهذا قال: لا يكون/ بها معرفةً أبدًا. ٢٢٦/أ

ثم قال: (**فاحتاج إلى هذا حيث مُنعَ البتَّةَ ما يكون مثله**)[5]، أي: احتاج إلى الألف واللام حيث منع قطعا ما يكون من أشباهه من أنَّه يعرف بما أضيف إليه.

ثم قال: (**ولا يُجاوزْ به مَعْنى التَّنوين**)[6]، أي: أن معناه مضافا ومنونا واحد، فلهذا لم يتعرف بما أضيف إليه.

=

رَأَتْ جَبَلًا فَوْقَ الْجِبَالِ إِذَا الْتَقَتْ

وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٢١/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣/٢، والأشباه والنظائر ٢٠٣/١، وخزانة الأدب ٢٩٩/٤.

والشاهد فيه قوله:(رؤوس كبيريهن ينتطحان)، حيث وقع الجمع (رؤوس) موقع المثنى بدليل قوله: (ينتطحان).

(١) ما بين المعقوفتين من قوله:(وقول الآخر...) إلى قوله: (بعد ما قال) ساقط من ب.

(٢) ب: فهذا.

(٣) قال سيبويه: "**واعلم أنَّه ليْس في العربيةِ مُضَافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللامُ** غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب" الكتاب ١٩٩/١.

(٤) قال سيبويه: "وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ أدخلوا الألف واللام على حسنِ الوجهِ لأنه مضاف إلى معرفة **لا يكون بها معرفةً أبدا**" الكتاب ٢٠٠/١.

(٥) الكتاب ٢٠٠/١.

(٦) الكتاب ٢٠٠/١.

ثم قال: (**فأمَّا النَّكرة فلا يكون فيها إلَّا الحسنُ وجهًا**)[١]، أي: إذا كان المعمول نكرة فليس فيه إلّا النَّصب؛ لأنَّك لم تُخْلل بالأول في شيء، ألا ترى أنَّه مضاف إلى نكرة، فلا يطلب منه أنْ يتعرف، فلما لم يخلل به وكان نكرة على ما ينبغي، إذ هو مضاف إلى نكرة، لم يكن لك أنْ تُدْخل الألف واللام عوضا عما منع.

ثم أنشد:

الْحَزْنُ بَابًا والْعَقُورُ كَلْبَا[٢]

إنْ قلت: هل يستروح مِنْ هذا صحة مذهب الأخفش في مثل (حائض) حيث شبهه عموما، وقلنا له إنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنَّه لا يُتَصور أنْ يوصف الرجل بالحيض حقيقة فلا يكون مجازٌ؛ لأنَّ العقور من صفة الكلب، وهو مما يختص.

قلت: (فليس منه بشيء) [٣]؛ لأنَّه يكون مِنْ عقر الرجل غيره، وعقر كلبه غيره، فتكون الصفة متعدية، وحذف مفعولها رافعا[٤]، ولم يُرِدْ[٥] ثم شُبِّهت، ولا خلاف في تشبيه هذا، وإنَّما وإنَّما الخلاف (في تشبيه)[٦] ما يتعدى عند ذكر معموله.

ثم أنشد قوله:

(فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ** ولا بِفَزَارةَ الشُّعْرَى رِقَابَا)**[٧]

---

(١) الكتاب ١/٢٠٠.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥، والكتاب ١/٢٠٠، والمقتضب ٤/١٦٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١١٢، والمقاصد النحوية ٣/٥٩.

والشاهد فيه قوله: " الحزن بابا والعقور كلبا " والحزن والعقور صفتان مشبهتان، وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام، وهو نظير الحسن وجها.

(٣) ب: فليس فيه شيء.

(٤) ب: رأسا.

(٥) أ: ولم ير، والصواب ما أثبته من ب.

(٦) قوله (في تشبيه) ساقط من أ.

(٧) الكتاب ١/٢٠١.

البيت من الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الكتاب ١/٢٠١، والمقتضب ٤/١٦١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي

=

فهذا بمنزلة (الحَزْنُ بابا والعقورُ كلبا).

ثم قال: (**وإنَّما أُدْخِلت الألفُ واللامُ في الحسن ثُمَّ أعملته**)[١]، أي: إنَّ المسألة كانت مضافة قبل الألف واللام، فلمَّا أَدْخلت الألفَ واللامَ أعْمَلتَهُ فنُصِب.

وأنشد رواية أخرى في بيت الحارث بن ظالم، وهي:

الشُّعْرِ الرِّقَابا[٢].

ثم قال: (**وقَدْ يَجُوزُ أنْ تقولَ في هذا: هو الحَسَنُ الوجْهِ على: هو الضَّاربُ الرَّجلِ**)[٣]، أي: له[٤] أنْ يُضِيف هذا مِن النصب، فيقول في: الحسنُ الوجهَ: الحسنُ الوجهِ، يُشبِّهُهُ بالحسنِ الوجهِ الذي أصله: حَسَنُ الوجهِ[٥]، ثمَّ أدخلت عليه الألف واللام عوضا ممَّا منع؛ لأنَّه لما صار الحسن الوجهِ بمنزلة الضارب الرجلِ، فصار منصوبا مثله شبه بالحسنِ الوجهَ كما شبه به الضاربُ الرجلَ، فأُضِيفَ مِن الألف واللام، كما أُضِيف فيها الضارب الرجلِ بالجرِّ على هذا من وجهين: أحدهما: أنْ يكون قد استقر قبل الألف واللام، [والثاني: أنْ يكون بعد الألف واللام][٦]، فيكون/ بمنزلة: الضاربُ الرجلِ، فكما يشبه هذا بالحسنِ الوجهِ، فيجرّ، فكذلك يشبه هذا به، فيجر. ٢٢٦/ب

=

٤/١١٣، والإنصاف ١/١٠٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٧.

والشاهد فيه قوله: "الشعر الرقابا" حيث نصب بالصفة المشبهة قوله: " الرقابا " مع التعريف بالألف واللام، ونظير ذلك: "الحسن الوجهَ".

(١) الكتاب ١/٢٠١.

(٢) سبق تخريجه ص٢٠٠ ، وكلمة (الشعر) أصلها (الشعرى) كما ورد في البيت السابق.

(٣) الكتاب ١/٢٠١.

(٤) ب: لك.

(٥) أ: الرد، والصواب ما أثبته من ب.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

وزعم أنّك (**إذا ثنّيت أو جَمعت فأثبتّ النّون فليس إلّا النصبُ، وذلك: هم الطّيبون الأخبارَ**)[١].

وقالت خِرْنِق:

والطَّيِّبُونَ[٢] مَعَاقِدَ الأُزْرِ[٣]

وهذا لا يمكن فيه أكثر؛ لأنَّ النون ثابتة، فليس إلّا النصب، كما لا يكون في: ضاربٌ زيدا إلا النصب؛ لأنه منون.

ثم قال: (**فإنْ كففتَ[٤] النونَ جررتَ، كان المعمولُ نكرةً أو فيه الألفُ واللامُ**)[٥]، فتقول: هم الطيبو[٦] أخبارٍ، قلتُ: لقائل أن يقول: كيف جاز هذا؟ ولم يجز الحسن وجهٍ، اللهم إنَّ الطيبين[٧] الأخبار لا كلام فيه؛ لأنَّ المعمول فيه الألف واللام، فلم أجزتم هذا في المثنى والمجموع ومنعتموه في المفرد؟

فالعذر عن هذا أنَّ الحسن وجهٍ لا يمكن[٨] على حال، ألا ترى أنَّ الإضافة فيه لا يخلو أنْ أنْ تُقَدِّرها بعد الألف واللام، أو قبلهما، وكيفما فعلت لا يتصور.

---

(١) الكتاب ٢٠١/١.

(٢) أ: المطيبون، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب ٢٠٢/١،والمصادر المخرجة.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره: **النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ**

وهو لخرنق بنت بدر في ديوانها ص٤٣، والكتاب ٢٠٢/١، والمحتسب ١٩٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٦/٤، وأوضح المسالك ٢٦٩/٣، وشرح التصريح ١٢٣/٢.

والشاهد فيه قوله: " والطيبون معاقد " نصب معاقد بالطيبون، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون.

(٤) أ: لقيت، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٢/١.

(٦) ب: الطيبون.

(٧) ب: الطيبو.

(٨) ب: لا يكون.

ألا ترى: أنَّك إنْ قدرتها قبل الألف واللام، والأصل: حسن وجهٍ، لم يمكن دخولهما بعد هذا؛ لأنَّك لم تُخْلل بالأول في شيء فيمتنع ما يكون لأمثاله، فيكون الألف واللام عوضا.

وإنْ قدرت الإضافة بعدها، والأصل: الحسنُ وجهًا، لم يمكن إضافة هذا؛ لأنَّك لم تحذف شيئا للإضافة، فلا يتصور هذا في المفرد على حال.

وأمَّا المثنى فيمكن إضافته، وكذلك[1] المجموع، ولكن بعد الألف واللام لا قبلهما، ألا ترى: أنَّك إذا قدرت أنَّ الأصل: الطيبون أخبارا، ثُمَّ أضفت، كنت قد حذفت النون للإضافة، فلها وجه، وإنْ قدرت الإضافة قبل الألف واللام لم يجز؛ لأنَّك إذا قلت: حسن وجهٍ، فهو لا يحتاج إلى الألف واللام؛ (لأنَّك تمنع)[2] شيئا يكون لنظرائه.

ثم قال: **(وإنْ شِئْتَ نَصبْتَ على قوله:**

الْحَافِظُو عَوْرَةَ)[3]

قلت: إنْ أراد أنَّه يجوز هذا في الصفة فهو مُخْطئ[4]؛ لأنَّه لم يُسْمع منهم الحسنُ وجهًا، ولا يَقْبله[5] قياس.

ألا ترى أنَّ الذي سوغ ذلك في: الضاربو زيدا معهود[6] هنا؛ لأنَّها ليست في معنى الذي فتحذف نونها للطول، فإنْ أراد بهذا رجوعه إلى[7] الضاربي زيدا، فهو مصيب، ويكون تكرارا.

---

(١) ب: زيادة (أيضا).

(٢) ب: لأنه لا يمنع.

(٣) الكتاب ٢٠٢/١.

وسبق تخريجه في صفحة ٨٣ .

(٤) قال المبرد: فهذا لم يُرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه. ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ولكنه حذف النون لطول الاسم. إذا صار ما بعد الاسم صلة له. المقتضب ١٤٥/٤.

(٥) ب: قبله.

(٦) ب: مقصود.

(٧) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب.

وزعم سيبويه أنَّ قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1] انتصب/ على التشبيه بالمفعول به، ٢٢٧/أ ولقائل أنْ يقولَ: إنَّه مفعول به صحيح؛ لأنَّ (خسر) مُتعدٍّ[2]، يقال: خسر زيد دنياه، قال الله تعالى: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾[3].

فإنْ قلت: إنَّ أفعل لا يتعدى.

قلت: قد يجيء متعديا، كما قال:

وأَضْرَبَ[4] مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[5]

فهذا مفعول به؛ لأنَّ المعنى عليه، ولا يتصور أنْ يكون تمييزا لتعريفه، وكذلك (الأعمال)[6] المعنى يشهد لأنَّها مفعوله لا تمييز، ولا نصب على التشبيه.

والصواب أنَّ الذي قال سيبويه هو الحق؛ لأنَّ أفعل لا يكون متعديا[7]، وما جاء منه يؤول يؤول فقوله: (**القوانسا**) منصوب بإضمار فِعْل، وكأنَّه قال: ضربنا أو أنْ نضرب القوانس[8]، وأمَّا (الأخسرين أعمالا)، فإنَّه غير متعد، ألا ترى أنَّه يقال: خَسِرَ عَمَلُه.

---

(١) سورة الكهف من الآية (١٠٣).

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٢٥

(٣) سورة الحج، من الآية (١١).

(٤) أ: بأضرب، والصواب ما أثبته من ب، والمصادر المخرجة.

(٥) عجز بيت من الطويل وصدره:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص٩٣، ولسان العرب ١١/٣١٨، مادة (قنس)، وشرح التصريح ١/٥١٩، وخزانة الأدب ٧/١٠.

والشاهد فيه قوله: " وأضرب .... القوانسا " حيث نصب " القوانسا " بمحذوف يدل عليه" أضرب"، وأجاز بعضهم: أن يكون "أضرب" هو العامل؛ لتجرده عن معنى التفضيل.

(٦) في قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾.

(٧) قال ابن مالك في أفعل التفضيل: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعل). شرح الكافية الشافية ١/١١٤١.

(٨) جمع قونس وهو أعلى البيضة، والبيضة من السلاح لأنها على شكل بيضة النعام.

واستدل أبو الحسن بن خروف[١] على أنَّ خسر غير متعد بأنَّ ضده ربح، وهو لا يتعدى[٢]، وهذا مقيد[٣].

وإنَّما القطعي في المسألة قوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾[٤]، فهذه[٥] لا يراد بها أنَّها خسرت شيئا، وإنَّما هي بمعنى كرة بطلت، فثبت أنه نصب على التفسير.

ثم قال – رحمه الله – : **(وتقول في ما لا يقع إلَّا مُنَوَّنًا عاملًا في نكرةٍ إلى آخره)**[٦]، لما ذكر أنَّ الصِّفة المشبّهة ينتصب ما بعدها تارة وينجر أخرى، ويكون معرفا ومنكرا، قال: وثَمَّ صفة أخرى لا تكون أبدا عاملة إلا في نكرة، ويلتزم فيها النصب، وهو (أفعل منك)، والعلة في أنْ لم تعمل إلَّا في نكرة أنَّ ما بعدها نُصِب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة للعلة التي قدمناها في باب التمييز، وإنَّما كان تمييزا لأنَّها لم تتصرف تصرف الصفة، ألا ترى: أنَّها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، فلمَّا نقصت لم تشبه، فلهذا كان نكرة.

فإنْ قلت: ولم كان منصوبا؟ هلا أضيفت إليه؟

=

ينظر: المخصص لابن سيده ١/٢٣٢، وجمهرة اللغة٢/١١٧٦.

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن، المعروف بابن خروف النحوي، أندلسي من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها، وكان إماما في العربية، محققا، مدققا، ومن أهم مؤلفاته شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وله شرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦٠٩هـ، ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢/٥٨-٥٩، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٦٢٥.

(٣) أ: غير واضح، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) سورة النازعات، من الآية (١٢)

(٥) ب: فهي.

(٦) قال سيبويه: " **وتقول في ما لا يقع إلَّا مُنَوَّنًا عاملًا في نكرةٍ إلى آخره** إنما وقع منونًا لأنّه فُصِل فيه بين العامل والمعمول" الكتاب ١/٢٠٢.

قلت: قد اعتل لذلك سيبويه بأنَّه لا بد فيه مِن تقدير (مِنْ) فإمَّا أنْ تكون في اللفظ أو منوية[١]، فهي متصلة به، فتمنع الإضافة؛ لأنَّها تكون فاصلة بين الجار والمجرور، فإنْ تأخرت فهي منوي بها[٢] في المعنى، كذا قال سيبويه.

فإنْ قلت: ولم لا تكون مؤخرة في المعنى لأنَّ المنصوب رتبته قبل المخفوض[٣]، ألا ترى: أنَّه يصل/ العامل إلى المجرور بالواسطة؟ ٢٢٧/ب

قلت: لأنَّ[٤] نصبه على التمييز، والتمييز لا يكون إلا[٥] بعد تمام الاسم أو الكلام[٦]، ولم ولم يتم أفعل إلا بـ(مِن)؛ لأنَّه لا بد من أن يكون بـ(مِنْ) أو مضافا أو بالألف واللام[٧]، فهو هنا مع (مِنْ)، فلا بد أنْ يكون يليه، فلهذا لا يكون هذا التمييز إلا مجرورا.

ثم نرجع إلى لفظه. قوله – رحمه الله –: (**ولا يكونُ المعمولُ فيه إلَّا مِنْ سَبَبِه**)[٨]، قلت: لأنَّه مَنْقُولٌ، فقد كان مضافا إلى الضمير قبل النقل، فلهذا لا يكون إلا من سببه.

وقوله: (**في أنَّهُ يُثبِت التنوينَ**)[٩]، يريد: تثبيت حكمه، وتبيينه[١٠]؛ لأنَّه (ليس يمنع أن يكون)[١١] حكمه حكم المنون، ألا ترى أنَّه ينصب[١٢].

---

(١) ب: منونة.

(٢) ب: فإن ما جرت فهي منون بها.

(٣) قال الجوجري: والمجرورات في الأصل منصوبة المحل، فهي أحط رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحل فأخرت عنها. شرح شذور الذهب ٣٣٠/١.

(٤) ب: لأنه.

(٥) ب: إنما يكون.

(٦) قال ابن عصفور: والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم. شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/٢.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٣٣/٣-٩٣٤، وشرح التصريح ٩٥/٢-٩٦، والأشموني ٨٧/٣.

(٨) الكتاب ٢٠٢/١-٢٠٣.

(٩) الكتاب ٢٠٣/١.

(١٠) ب: ونيته.

(١١) ب: (ليس بمنون لكن).

(١٢) ب: نصب.

وقوله: (**كما أنَّهُ لا يكون إلّا نكرة**)[١]، مقابله لا علة في أنْ كان المعمول نكرة.

وقوله: (**فألْزم فيه وجهًا**)[٢]، أي: ألزم المتكلم فيه وفي معموله وجها واحدا، وهو أنْ يكون نكرة، والمعمول كذلك.

ثم قال: (**ويعملُ في الجمع، كقولك: هو خيرٌ مِنْك أعْمالًا**)[٣].

قلت: يريد: أنَّه يكون الجر هنا[٤] جمعا، فتقول: هو خيرٌ مِنْك أعمالا، والدليل على ذلك ذلك أنَّه قد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[٥]، وليس في كل موضع يكون الجر جمعا، ألا ترى: أنَّ العدد لا يُفَسر بمنصوبٍ إلَّا إذا كان المنصوب مُفردا[٦]، وإنَّما[٧] كان هنا جمعا؛ لأنَّه منقول، والمنقول يكون على حسب ما نقل منه.

فالمنقول مِنْ التمييز يكون أبدا على حسب ما نُقِلَ مِنْهُ، إنْ جَمْعا فَجَمع، وإنْ مُفْردا فمفرد.

وغير المنقول فيه كلام يطول، وتلخيصه أنْ تقول: لا يخلو مِنْ أنْ يكون مُعَينا أو لا يكون، فإنْ كان جنسًا[٨] لم يكن إلَّا مُفردا نحو: هو أحسنُ مِنْك فَهْمًا وعِلما.

وإنْ لم يكن جنسًا، فإمَّا أنْ يكون ما قبله يعطي أنَّه جمع، أو لا يعطي ذلك، فإنْ أعطاه كان مُفردا، نحو: عشرون درهما، لا يجوز هنا أنْ يكون التمييز جمعا[٩]؛ لأنَّ ما قبله يُفْهمُ أنَّه جمع، فلا حاجة لجمع.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/٢٠٣.

(٣) الكتاب ١/٢٠٣.

(٤) ب: الحسن هذا.

(٥) سورة الكهف من الآية (١٠٣).

(٦) التمييز المفرد المنصوب يكون مع ألفاظ العقود والمركب والمعطوف.

ينظر: المساعد ٢/٦٨، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٩٩.

(٧) أ: وإلا، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) أ: حينا، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) قال ابن مالك: فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل. شرح التسهيل ٢/٣٨٥.

=

وإنْ لم يكن ما قبله يعطي ذلك كان على حسب ما تريد، نحو: لي مثله رجلا، ورجلين، ورجالا؛ لأنَّك إنْ أفردت الستة المعاني، وقد كنَّا أحكمنا هذا في أبواب التمييز قبل أبواب النداء بيسير.

ثم قال: (**فإنْ أضَفت/ فقلت: أولُ رجلٍ، اجتَمع فيه لُزوم النَّكرةِ، وأنْ يُلْفَظ بواحدٍ**)[1]، يريد: أنَّ الواحد إذا كان بعدها يلزمه التنكير، وعلة ذلك أنَّ (أَفْعَل) بعض ما يضاف إليه، فلا بدَّ مِنْ أنْ يكون المضاف إليه (أَفْعَل) جمعا[2]؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضا لواحد، فلا تقول: زيدٌ أفضلُ الرجلِ، وتعني به عمرًا؛ لأنَّ زيدا لا يكون بعضا لعمرو، فلمَّا لَزِم أنْ يكون جمعا مِنْ هذه الطريق، وعُلم ذلك مِنْ جهة (أَفْعَل) اختصر[3]، فيصير المفرد في موضعه، فعندما صار المفرد في موضعه، لعلمهم أنَّهُ لا يكون ما بعد أفعل إلا جمعا، كما أنَّ ما بعد عشرين لا يكون إلا جمعا، فأوقعوا موقعه المفرد لعدم اللبس، لم يمكن أنْ يكون فيه الألف واللام؛ لأنَّه مفرد في معنى جمع، والمفرد الذي يكون في موضع الجمع[4] لا بدَّ مِنْ أنْ يكون نكرة[5].

۲۲۸/أ

فإنْ أتيت بالجمع فلابدَّ مِنْ الألف واللام؛ لأنَّهم إنْ آثروا الرجوع إلى الأصل مِنْ الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض، ولا يرجعوا في آخر، فلا يجوز: أفضلُ رجالٍ، إلا على صورة نُبَيِّنها بعد، وإنَّما لم يجزْ لأنَّهُ لا فائدة فيه، ألا ترى أنَّ كل شخص لا بد أنْ يكون له جماعة مجهولة

=

٣٨٥/٢.

(١) أ: من أحد، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.
الكتاب ٢٠٣/١.

(٢) قال ابن السراج: ولا يضاف (أَفْعَل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس. الأصول في النحو لابن السرّاج ٢٢٥/١.

(٣) ب: اختص.

(٤) ب: الجميع.

(٥) لأنه مبين ومفسر لما قبله.

فإنْ قلت: هذا الذي أنكرتَ قد ورد في كتاب الله تعالى قال: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[1].

قلت: يتخرج هذا على أنْ يكون ما أضيف إليه (أفعل) محذوفا، وقامت صفته مقامه، وكأنَّه قال: أسفل قوم سافلين[2].

ولا خلاف في أنَّه يُضاف إلى اسم الجمع[3]، فيقول: أفضلُ القومِ، وأفضلُ النَّاسِ، ويجوز أفضلُ قومٍ، وأفضلُ ناسٍ، تريد أفضلُ القومِ، وأفضلُ النَّاسِ.

فإنْ قلت: ولِمَ[4] أجزتم تنكير هذا ولم تجيزوا ذلك في الجمع؟

قلت: لأنَّهم إذا آثروا هناك الرجوع إلى الأصل، لم يكونوا هناك ليرجعوا في بعض، ولا يرجعوا في آخر، وأما أفضل القوم فليس مِنْ ألفاظ الجموع، وإنَّما هو مِنْ الألفاظ المفردة، فلهم أنْ يخففوه بترك الألف واللام/. ٢٢٨/ب

فإنْ قلت: كيف يجوز أفضلُ رجالٍ؟

قلت: على أنْ يكون (رجال) مفردا مِنْ جميع[5]، ويكون الرجال جزءا مِن رجائل له مِنْ قبل، فيكون إذ ذاك مفردا مِنْ رجائل، فيجرى مجرى الآحاد، فتقول: هم أفضلُ رجالٍ، أي: أفضل جماعة، كما تقول: هو أفضلُ رجلٍ.

ثُمَّ نرجع إلى لفظه، قوله – رحمه الله –: **(وذلك لأنَّهُ أراد أنْ يقولَ: أوّلُ الرِّجالِ)**[6]، قلت: قد تقدم الدليل على أنَّ هذا هو الأصل؛ لأنَّ (أفعل) بعض ما يضاف إليه، فلا يتصور أنْ تُضاف إلى مفرد، إلا أن يكون الأول بعضا له، وإنْ لم يكن جمعا ولا مفردا، ويكون الأول

---

(١) سورة التين الآية (٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٢٦٨٩/٥.

(٣) من حالات أفعل التفضيل أن يكون مضافًا، إما إلى نكرة، وإما إلى معرفة.

ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٠/٥-٢٣٣٠، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣-٢٥٤.

(٤) أ: وكم، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ب: جمع.

(٦) الكتاب ٢٠٣/١.

بعضه، نحو: قطعت أطولَ زيدٍ، تريد مثلا رجله، وإنَّما يكون المفرد في معنى جمع، نحو: أول رجلٍ، وأفضل عبدٍ.

وقوله: (**كمَا اسْتَخفُّوا بحذْفِ الألفِ واللامِ اسْتَخفُّوا بِتَرْكِ بِنَاءِ الجَمْعِ**)[1]، أي: كما طلبوا الخفة بهذا طلبوا الخفة بهذا الآخر.

وقوله: (**واستَغْنوا عنْ الألفِ واللامِ بقولهم: خيرُ الرِّجالِ، وأوَّلُ الرِّجالِ**)[2].

أي: استغنوا عن أنْ تدخله الألف واللام في: خير الرجل، وأول الرجل، فإدخالهما على الجمع؛ لأنَّهم إذا آثروا الرجوع فإنَّما يرجعون في الكل.

ثم قال: (**ومِثلُ ذلك في تَرْكِ الألفِ وبناء الجمْعِ**[3]**، قولهم: عِشْرُونَ دِرْهمًا**)[4].

قلت: قد أقمنا الدليل على أنَّ الأصل هنا الجمع، وإنَّما اختَصر لأنَّ ما قبله بنية الجمع[5].

ثُمَّ قال: (**ولمْ يكن دُخُولُ الألفِ واللامِ يُغيِّر العشرين عن نكرته**)[6]، هذا ممَّا يقوي ترك الألف واللام هنا، ألا ترى: أنَّهُ ليس بمضاف إلى الدرهم، فيلزم تعريفه، فيكون إنْ أردت التعريف فبالألف واللام، وإنْ لم ترد ذلك أسقطتها، فلمَّا لم تكن إضافة، لم يتصور إلا ترك الألف واللام، فلهذا طلبوا الخفة بترك شيء لا يحتاج إليه.

ثُمَّ قال: (**ولمْ تَقْوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصِّفة**)[7]؛ لأنَّها لا تُثنى ولا تجمع، ولا تُؤنث، وقد بينا هذا.

---

(١) ب: الجميع.
الكتاب ١/٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/٢٠٣.

(٣) ب: الجميع.

(٤) الكتاب ١/٢٠٣.

(٥) ب: الجميع.

(٦) الكتاب ١/٢٠٣.

(٧) الكتاب ١/٢٠٣.

ثُمَّ قال: (**وتقول**[١]**: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجْهِ أخوه**)[٢].

جاء بهذه المسألة شرطية لما بعدها، وهي: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه؛ لأنَّ/ هذا يرفع الأخَ، ٢٢٩/أ
ولا يرفع (خيرٌ منك الأب)، فإنْ أردت رفعه رفعت خيرا على أنَّه خبر مقدم، وحسن الوجه أخوه، أصلها: حَسُنَ وجهُ أخيه، نَقَلْتَ المضاف إليه الوجه؛ لأنَّه محل الضمير[٣] المتصل بالوجه، فلمَّا صار فاعلا انتصب الوجه، ثُمَّ لما أضفته أخرت الفاعل لمكان الفصل.

ثم قال: (**وتقول: هو خيرُ رجلٍ في الدَّارِ، وأَفْرَهُ**[٤] **عبدٍ في النّاس**[٥])[٦]، لما قدم أنَّها أنَّها لا تكون إلا منويّة[٧]، ولا يكون تمييزها إلا نصا، خاف[٨] أنْ يكثر عليه بهذا فزعم أنَّه لا لا يكثر، وأنَّه شيء آخر، ألا ترى: أن ذلك لا بد فيه من ذكر (مِنْ) أو اسمها[٩]، وهنا لا تزاد تزاد مِنْ، ولا يلفظ بها، فهذا فرق من طريق اللفظ[١٠].

وأمَّا مِنْ طريق المعنى، فهو ما ذكر صاحب الكتاب مِنْ أنَّ الفاره هو العبد[١١]، وحين قلت: هو أَفْرَهُ مِنْك عبدًا، قلت: هو الأفره، وإنَّما الأفره عبدُهُ، فلهذا قال: (**فالمَعْنَى مُخْتَلف وليس هنا فصلٌ**)[١٢]، أي: فصل بمِنْ، فيمتنع مِنْ الإضافة.

---

(١) قوله: (وتقول) ساقط من ب.

(٢) الكتاب ٢٠٣/١

(٣) ب: المضمر.

(٤) أ:وأخوه، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٥) أ: الدار، والصواب ما أثبته من ب والكتاب .

(٦) الكتاب ٢٠٤/١، مع تغيير في اللفظ.

(٧) ب: منونة.

(٨) ب: خائف.

(٩) أ: غير واضحة، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٣٢/٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٢٠٤/١.

(١٢) الكتاب ٢٠٤/١.

ثُمَّ قال: (**ولمْ يَلزم إلّا تركُ التَّنوينِ**)[١]، أي: أنَّ الإضافة لازمة هنا، كما أنَّ التنوين في أفعل منك لازم[٢].

ثُمَّ قال: (**ولمْ يُدْخِلُوا**[٣] **الألفَ واللامَ كما لمْ يُدْخِلُوه في الأوَّلِ**)[٤]، يريد: أنَّه مُفْرد في في معنى جمع، فلزم[٥] أنْ يكون نكرة.

وقوله: (**ويفَسِّرُهُ تَفْسير**[٦] **الأوَّل**)[٧]، يعني به أنَّه تمييز للأول، ويلزمه التنكير مِنْ الطريق الذي لزم لقوله: أخير[٨] منك عبدا.

ثُمَّ قال: (**وإنَّما أرَادُوا أَفْره العَبِيدِ**)[٩]، قد تبين أنَّ المعنى على هذا؛ لأنَّ أفعل بعض ما يضاف إليه، فلا بدَّ مِنْ أنْ يكون المضاف إليه جمعا، وإنْ اختصر بحذف فالمعنى عليه.

ثُمَّ قال: (**وإنَّما أَثْبَتُوا الألفَ واللامَ في قولهم: أفضلُ النَّاس؛ لأنَّ الأوَّل قد يصير به مَعْرِفَةً**)[١٠]، يريد: أنَّ هذا ليس بمفرد في معنى جمع، وإنَّما هو جنس فيكون مَعْرفة لأنَّك قد تريد تعريف الأول، فيلزم إدخال الألف واللام بخلاف عشرين درهما؛ لأنَّهُ لا يتعرف به الأول على حال.

وقوله: (**وبناءُ الجَميعِ**)[١١]، أي: البناء الذي يعطي الجميع، سواء كان/ جمعا كالرجال: **٢٢٩/ب** والأعمال، أو لم يكن كالناس، والقوم.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١١٨-١١٩.

(٣) ب: ولم تدخله.

(٤) الكتاب ١/٢٠٤.

(٥) ب: فيلزم.

(٦) ب: نفس.

(٧) الكتاب ١/٢٠٤، مع تغيير في اللفظ.

(٨) ب: خير.

(٩) الكتاب ١/٢٠٤.

(١٠) الكتاب ١/٢٠٤.

(١١) الكتاب ١/٢٠٤.

ثُمَّ قال: (**وفرَقُوا**[١] **بتركِ النونِ والتَّنوينِ بَيْن مَعْنَيين**)[٢]، [أي: فرقوا بحذف النون وبأنْ نَوَّنوا بين معنيين] [٣]، فالنون الأولى يريد بها: التنوين الذي هو نون ساكنة زائدة في الآخر، والتنوين يراد[٤] به المصدر.

ثم قال: (**وقد جاء مِنْ الفِعْلِ ما قدْ أنفذ إلى مَفْعُولٍ**)[٥]، يريد: أنَّ من الأفعال ما يشبه أيضا، فصار يتعدى إلى ما ليس[٦] له بحق الأصل، كما كان ذلك في الصفة، وهو قوله: امتلأتُ ماءً، ألا ترى أنَّ (امتلأ) لا يتعدى[٧]، ولا يكون هذا في الفعل إلَّا منقولا مِن الفاعل أو مِن المفعول، نحو: تفقأَ زيدٌ شحمًا، وتصبب زيدٌ عرقًا، وقوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[٨]، ولا يكون غير منقول إلَّا قليلا، نحو قولك: امتلأ الإناءُ زيتًا، ألا ترى: أنَّهُ لمْ يكن قط الزيت فاعلا لـ(امتلأ)، فيقول: امتلأ زيتُ الإناء، كما تقول: تفقأ شحمُ زيدٍ، وتصبب عرقُهُ، لكن قد كان فاعلا مِنْ: ملأ الإناءَ الزيتُ، فقد كان فاعلا على وجه ما.

وكذلك قولهم: أبرحتَ[٩] فارسا؛ لأنَّهُ ليس المعنى: أبرح[١٠] فارسك؛ لأنَّ الفارس هو المخاطب، لكن لما كان في المعنى الفاعل صار يشبه المفعول.

---

(١) قوله: (فرقوا) مكرر في أ.

(٢) الكتاب ١/٢٠٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: يريد.

(٥) الكتاب ١/٢٠٤.

(٦) أ: غير واضح، وما أثبته من ب.

(٧) قال أبو سعيد السيرافي: اعلم أن (تفقأت) و (امتلأت) اللذين ذكرهما لا معنى لتعديهما، إذ كانا بمنزلة الانفعال في هذا الموضع، فلا يجوز أن يتعديا، كما لا يتعدى (انفعل) الذي هو مثل (انكسر) و(اندفع) من كسرته ودفعته. شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٥.

(٨) سورة القمر، من الآية (١٢).

(٩) ب: أسرجت.

ومعنى أبرحت فارسًا: بلغت الغاية وتجاوزت النهاية. ينظر شرح مشكل شعر المتنبي ص٥٦.

(١٠) ب: أسرج.

وكذلك: نعم رجلا أنت، وإنْ لم يكن منقولا[١]، فهو فاعل نعم مِنْ طريق المعنى؛ لأنَّه هو هو أنت، ألا ترى أنَّ (أنت) لم يكن فاعلا إلا على أنَّه الجنس كله، وقد أحكمنا هذا في باب نعم وبئس.

وهذا الفعل[٢] إذا أنفذ إلى المفعول فإنهم يؤخرونه، وقد[٣] يربطونه، فيقولون: امتلأ الإناءُ ماءً[٤]، وامتلأ ماءُ الإناءِ، وفي تقديمه خلاف، فمذهبُ المازني – رحمه الله[٥] – إجازتُه[٦]، ومذهب كافة النحويين منعه[٧].

احتج المازني بأنَّ العامل[٨] متصرف فتقدم[٩] معموله، واحتج بقوله:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[١٠]

ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون في (كان) ضمير الحبيب، وكأنَّه قال: وما كان حبيبها نفسا، أي: إنسانا يطيب بالفراق.

---

(١) ب: متقدما.

(٢) أ: النقل، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) قوله: (قد) ساقط من ب.

(٤) قوله: (ماء) ساقط من ب.

(٥) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٦) ينظر: رأي المازني في شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧-٤٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/٧٧٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩.

(٧) ينظر: نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٨) ب: الفاعل.

(٩) ب: فيتقدم.

(١٠) عجز بيت من الطويل وصدره: **أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَها**

وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص٥٨، والخصائص ٢/٣٨٤، ولسان العرب ٣/٧، مادة (حبب)، والمقاصد النحوية ٢/٤٢١.

والشاهد فيه قوله: " نفسًا " حيث وردت تمييزا متقدما على عامله " تطيب " ، وقد جوّزه بعضهم، واعتبره بعضهم ضرورة.

والذي منع احتج بأن هذا أصله الفاعل، والفاعل لا يتقدم[١]، فكذلك هذا، وأظن هذا المذهب للفارسي[٢]، وهو خلفٌ/؛ لأنَّه يلزم أنْ يتقدم إذا نقل مِن المفعول، ويلزمه أنْ يمنع: زيدا أكرمت؛ لأنَّه منقول من كرم زيد[٣]، وذلك شيء لا يقوله أحد. ٢٣٠/أ

ويظهر مِن سيبويه أنَّه اعتل لمنع التقديم بأنَّ العامل قد أنفذ إلى ما لا ينبغي له أنْ ينفذ إليه، فصار كالصفة، والصفة لا يتقدم معمولها[٤]، وهذا فاسد؛ لأنَّه أيضا يلزمه[٥] أن يمنع[٦] يمنع[٦] تقديم الظرف المتسع[٧] فيه، ألا ترى أنَّ نصبه إياه على أنَّه مفعول به، مجاز لنفسه، فأقل مراتب هذا أنْ يكون بمنزلة ذلك.

والذي يعول عليه أن الذي منع من التقديم هو أن العامل فيه تمام الكلام[٨]؛ لأنَّ امتلأ وحده لا يطلب الماء[٩]، وإنَّما يطلبه ما انطوى عليه الكلام، فلمَّا كان العامل فيه بمعنى[١٠] الكلام، لم يقدم، ويجوز توسيطه؛ لأنَّ الجزء الأول مِنْ الكلام يجعل بمنزلة الكلام كله، والدليل على جواز توسيطه قوله:

---

(١) قال الشلوبين: والفاعل مرتبته أن يلي الفعل. التوطئة لأبي علي الشلوبيني ص١٦٤.
ينظر: مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة في ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، وهمع الهوامع ٢٥٤/٢-٢٥٥، وأوضح المسالك ٧٤/٢.

(٢) ينظر: رأي الفارسي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٧/٢.
وقال أبو علي أيضا: ولأنه مُفسِّر ومرتبة المفسر أن يأتي بعد المفسَّر، ولأنه أشبه (درهما) بعد: (عشرين درهما). شرح شواهد الإيضاح لابن برى ص١٩٠.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٨/٢.

(٤) تقدم ذلك ينظر: ص١٨٠.

(٥) ب: يلزم.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) ب: الممتنع.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٨/٢.

(٩) في قولنا: امتلأ الإناءُ ماءً.

(١٠) ب: معنى.

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها[١]

ومِمَّا جُعِلَ فيه تقديم جزء من العامل بمنزلة تقديم جملة العامل قوله:

إنّي لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني ** قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ** [٢]

فنصب قسما لدلالة إنني لأميل على الفعل الذي نصبه، وإنْ لم يتقدم إلَّا بعض الدليل وهو (إنني)، ولم يتم، وإنَّما كان يكون تمامه بالخبر.

واعتل الفارسي – رحمه الله[٣] – اعتلالا آخر لامتناع تقديم التمييز بأنْ قال: إنَّه يجرى مجرى النعت[٤]؛ لأنَّه مبين للأول كالنعت، فكما لا يجوز تقديم النعت، فكذلك لا يجوز تقديم هذا[٥].

وهذا الذي اعتل به فاسد[٦]؛ لأنَّ الحال أيضا بيان للأول، ويجوز تقديمها باتفاق[٧]، ويلزم ويلزم على تعليله أنْ يمنع التوسط؛ لأنَّ الصِّفة لا تتوسط، وإنَّما التعليل ما قلناه.

---

(١) صدر بيت من الرجز، وعجزه:

قد عَلِمَتْ ذاكَ معدٌّ كلُّها

وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ٤٢٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ٧٣٥/٢، وشرح الأشموني ٣٤٧/٢.

والشاهد فيه قوله: "نارا" حيث وقع تميزا لـ " مثلها " متوسط بين الفعل والفاعل وهذا جائز.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٦، والكتاب ٣٨٠/١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب ٣٠٦/١، وخزانة الأدب ٤٨/٢.

والشاهد فيه: أنه جعل (قسما) تأكيدًا لقوله (لأميلُ).

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٤) أ: النصب، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٧/٢.

(٦) قال ابن عصفور: وقولهم (إنّه تبيين كالنعت) باطل؛ لأنه لو كان كذلك، لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٨/٢.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة للصميري ٢٩٧/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٢-٣٣٦، وهمع الهوامع ٢٤/٤-٢٦.

ثم قال: (**ولمْ يَقْو قُوة غيره ممَّا يتعدى إلى مفعول**)[١]، قلت: لأنَّك لا تقول: امتلأته، كما تقول: ضربته، ولا تقول: امتلأت الماء، ولا يتقدم هذا المعمول، فلهذا لا يقوى قوة المتعدي إلى مفعول، وكلامه في بقية هذا الفصل بين جدا.

ثُمَّ قال: (**وتقول: هو أشجعُ النَّاس رجلًا**)[٢].

ثم قال: (**والرجلُ هو الاسم المبتدأُ**)[٣]، يعني بالرجل في قوله: هو أشجع الناس رجلا، يراد به هو الذي هو أشجع الناس.

فلمَّا قال سيبويه: إنَّ الرجل هو الاسم/ رد عليه الأخفشُ، فزعم أنَّه ليس الاسم الأوَّل، وأنَّ رجلا هو جميع الرجال[٤]، لأنَّه تمييز، وهو مفرد في معنى جمع[٥]، فهو بمعنى الرجل يراد به جميع الرجال، وذلك المعنى يريد، وكذلك اثنان[٦] ليسا الأول، بل ممَّا الجنس كله مصنفا اثنين اثنين اثنين. ٢٣٠/ب

والصواب أنْ لا ينسب لهما خلاف، وأنَّ سيبويه إنَّما أراد بقوله: هو الأول أنَّه تفسيره[٧]، وهو من جنسه بخلاف: زيد أكثر الناس مالا ؛ لأنَّ المال ليس بتفسير لزيد، فالمعنى أيهم خير، قلت: هو أشجع الناس، وكأنَّه قال لمن قال: أي الناس هو أشجعهم؟ فقال الناس الذين هم رجال، أي: هو أشجع في جنس الرجال، وكذلك هما خير الناس الذين هم اثنين اثنين، ففصّلته هذا النوع من التفصيل.

---

(١) قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول **ولمْ يَقو قُوة غيره ممَّا يتعدى إلى مفعول**" الكتاب ١/٢٠٤.

(٢) الكتاب ١/٢٠٥.

(٣) الكتاب ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: قول الأخفش في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٩.

(٥) ب: جميع.

(٦) أ: إنسان، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: أي: أنه يفسره.

وكان الأخفش لما زعم أنَّه جميع الرجال قيل له: فكيف ثنيت؟ فزعم أنَّ المعنى هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين[١].

ثُمَّ قال: (**وممَّا أُجْرِي هذا المُجرى أسماءُ العدد**)[٢]، أي: مما أُجْري مجرى (امتلأ الإناءُ ماءً) في نصب ما يفرد أسماء العدد، فحظنا هنا أن نتكلم في عملها لا في العدد؛ لأنَّ سيبويه – رحمه الله – قد استوفى ذلك في أبوابه متصلا بباب جموع التكسير[٣]، فإذا أنسأ الله الأجل بيناه في موضعه بحول الله تعالى وقوته.

فالثلاثة إلى العشرة تكون مضافة إلى تمييزها[٤]، وكذلك مائة وألف[٥]، وعلة ذلك ضعف عملها، وأنه لا حظ لها في النصب، وكان التمييز جمعا[٦] على بابه؛ لأن المعنى على الجمع، فإذا أتى بلفظ الجمع لم يكن فيه سؤال، نعم لو أتى بها مفردا لسئل عنه، فيجاب حينئذ بأن المفرد آثروه لخفته كما قد بينا في أول رجل[٧]، وأرادوا أنْ يكون الجمع هنا جمع قلة مناسبة للعدد؛ لأنَّه عدد القليل[٨]؛ إلَّا أنْ يكون الشيء لذلك جمع قلة، فلا يكون إلا ذكر الكثير؛ لمكان الاضطرار، نحو: ثلاثة دراهم، فإذا جاوزا[٩] العدد الثلاثة إلى العشرة، فإنك تُركب العدد مع العشرة وتنصب التمييز مضطرا إليه، ولولا الاضطرار لما نصبت[١٠]؛ لأنَّ الإضافة مُتعذرة،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٩.

(٢) ب: المفرد.

الكتاب ١/٢٠٦.

(٣) ينظر: باب العدد في الكتاب ٣/٥٥٧-٥٦٦.

(٤) فتقول: جاء ثلاثةُ رجالٍ، وعشرُ نسوةٍ.

(٥) فتقول: تفوق مائةُ طالبٍ، ونجح ألفُ طالبٍ

(٦) ب: حملا.

(٧) تقدم في صفحة ٢٠٨.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٤، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٧، والتصريح ٢/٤٥٤-٤٥٦، وهمع الهوامع ٤/٧٣-٧٤.

(٩) أ: أجازوا، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) فتقول: رأيت ثلاثةَ عشرَ شخصًا.

أفلا ترى: أنَّ الاسم الثاني فيه[١] قد حلَّ مَحل التنوين، فلمْ يحكوا[٢] الإضافة/ مع وجود ما هو ٢٣١/أ كالعوض[٣] مِنْ التنوين، وكان التمييز مفردا؛ لأنَّهم لو جمعوه لكان في ذلك ثقل التركيب والجمع، فآثروا التخفيف.

وزعم ابن كيسان[٤] – رحمه الله – أنَّ العلة في التزام الإفراد أنَّ هذا عدد كثير، وإنَّما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا[٥]، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت[٦] بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأنَّ ذلك[٧] جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى مِنْ الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنَّه أخف، إذ لم يكن مِنْ الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة.

فإذا جُزْتَ التسعة عشر كان التمييز منصوبا لمكان الاضطرار.

ألا ترى: أنَّ النون لا تحذف كما يحذف التنوين؛ لأنَّها أقوى، ألا ترى: أنَّ التنوين حذف[٨] في الوقف، ولا يفعل ذلك مع النون، فهي أقوى بلا إشكال، وإذا لم يسغ حذفها صارت مانعة مِنْ الإضافة فانتصب[٩] التمييز مع أنَّه يلي ما[١٠] تمييزه منصوب، فنصب لذلك.

---

(١) قوله: (فيه) ساقط من ب.

(٢) ب: فلم يمكن.

(٣) ب: كالعرض.

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، عالم بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين ، ومن كتبه: المهذب، والحقائق، والمذكر والمؤنث، توفى سنة ٢٩٩ هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣/٥٧-٥٨، وبغية الوعاة ١/١٨-١٩.

(٥) لم أقف على قوله في كتب النحو التي بين يدي.

(٦) أ: فصلت، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ: قلة، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ب: يحذف.

(٩) ب: ما ينصب.

(١٠) قوله: (ما) ساقط من ب.

ومنهم مَنْ يحذف النون، ويضيف قليلا[١]، حكى الفراء أنَّ منهم [مَنْ يقول: اشتريتُه بمائة وعشري درهمٍ، كما أنَّ مِنْهم][٢] مَنْ يثبت التنوين في ثلاثة إلى عشرة، وينصب، وذلك كله يحفظ ولا يقاس[٣] عليه.

فهذا حكم العشرين [فإذا انتهيت][٤]إلى المائة أجريتها في حيز التمييز مجرى ثلاثة إلى عشرة؛ لأنَّها بعد[٥] العشرة، وأجريت بالمفرد لخفته، ولأنَّه يلي ما تمييزه مفرد وهو تسعة وتسعين، وكذلك الألف يضاف[٦]؛ لأنَّه تفسير المائة، فهذا حكم عمل هذه الأسماء، ثم نعود إلى لفظه.

قوله – رحمه الله – : (تقول: فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يُبْنى لجميع أَدْنى العدد إلى أَدْنى العُقود)[٧].

٢٣١/ب [معناه: نتكلم فيما كان[٨] لأدنى العدد/، وهو من الثلاثة إلى العشرة، بأنْ نُضيفه إلى الجمع القليل، ونقول هذا إلى أنْ ينتهي إلى أقرب العقود][٩] إلى[١٠] العشرة، فـ(بالإضافة) متعلق بـ(تقول)، وقوله: (إلى ما يُبنى)[١١] متعلق بـ(الإضافة). وقوله: (إلى أدنى العقود) متعلق بـ(تقول)، أي ينتهي القول إلى هذا.

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٧٠، وارتشاف الضرب ١/٧٤١-٧٤٢، وهمع الهوامع ٤/٧٦.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٣) ب: ينقاس.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) ب: عشر.

(٦) ب: (ولأنه يلي ما عشره معه دون تسعة وتسعين والألف لذلك يضاف).

(٧) الكتاب ١/٢٠٦.

(٨) ب: يبنى لجمع.

(٩) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.

(١٠) ب: وهو.

(١١) ب: يبقى.

وقوله: (**ويدخل في المضافِ إليه الألفُ واللامُ**)[١]، يريد أنَّ التمييز هنا يتعرف الأول فيه[٢]، فلك أنْ تُدْخِل فيه الألف واللام إذا أردت تعريف الأول.

وقوله: (**يَلزمه**[٣] **وجهٌ واحدٌ لما ذكرتُ لك**)[٤]، أي: يلزمه أبدا الإضافة؛ لأنَّهُ يتعرف بها، فلو كان لا يتعرف[٥] بها لم يلزم الإفراد[٦]؛ لأنَّها كانت تكون مِنْ نصب، فيكون تارة منصوبا، وتارة مخفوضًا صاحبُ النصبِ تخفيفا[٧]، وقد تبين هذا.

ثم قال: (**وقوله: يُجْعَل مع الأوَّل اسمًا واحدًا**)[٨]، أي: يحذف[٩] فيه حرف العطف طلبا للخفة، ويكون الاسم في موضع منوّن، وقد قلنا هذا.

ثم قال: (**فإذا ضاعفتَ أدنى العُقُودِ**)[١٠]، [يريد: وإذا كررت العشرة كان لذلك المضاعف اسم مِنْ لفظ أدنى العقود][١١].

وقوله: (**لا يُثَنَّى العَقْدُ**)[١٢]، أي: لا يثنى العشرة، فلا يقال: عشرتان.

وقوله: (**يَجْرى مجرى الاسم الذي لحقته الزيادة للجمع**)[١٣]، أي: يجرى مجرى ضاربين في نصب ما بعده، وإنَّما جَرى مجراه لأنَّه لحقته الزيادة للتثنية، أي: لإرادة تثنية العقد.

---

(١) الكتاب ٢٠٦/١.

(٢) ب: به.

(٣) ب: ويلزمه.

(٤) الكتاب ٢٠٦/١، مع تغيير في اللفظ.

(٥) ب: لا تعرف.

(٦) ب: إلا واحد.

(٧) ب: (مخفوض في النصب تخفيفا).

(٨) الكتاب ٢٠٦/١.

(٩) أ: يجب، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) الكتاب ٢٠٦/١.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(١٢) الكتاب ٢٠٦/١.

(١٣) الكتاب ٢٠٦/١.